الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

قسم :علوم اقتصادية والتسيير و علوم تجارية

تخصص:تحليل اقتصادي واستشراف

تحت عنوان

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وإشكالية المفاضلة دراسة -بين التمويل التقليدي و التمويل الإسلامي -تحليلية مقارنة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تحليل اقتصادي و استشراف

من إعداد الطالبتين:

- **بن يوسف هاجر نور الهدى**
- **خلوفي كوثر**

تحت إشراف الأستاذ:

مطهري كمال

اللجنة -

: المناقشة

د. علي دحمان محمد	**أستاذ محاضر- ب-**	**جامعة عين تموشنت**	**رئيسا**
د.مطهري كمال	**أستاذ مساعد -ب-**	**جامعة عين تموشنت**	**مشرفا**

د. وراد فؤاد	أستاذ محاضر- أ-	جامعة عين تموشنت	مناقشا

السنة الجامعية : 2021/2020

شكر وتقدير

نشكر الله تعالى على ما منحنا الصبر وتوفيق على إتمام هذا البحث

أتوجه بكل عبارات الاحترام والامتنان إلى الأستاذ الفاضل "مطهري كمال

على ما قدمه من مساعدة و إرشادات و توجيهات قيمة

و اهتمامه و إشرافه على هذا العمل

كما أتقدم بالشكر إلى جميع من علمني حرفا

و جميع الأساتذة الأفاضل لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير.

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد

في سبيل نجاح هذا العمل

إلى كل هؤلاء خالص شكري و عرفاني

الإهداء

الحمد لله كثيرا وشكرا جزيلا لخالقي ومولاي باسط الدين بالعطايا والنعم
الذي أنار لنا الدروب وسطر لنا الأسباب ما يكفي لقطف ثمرة الجهد والاجتهاد
الى الحبيب المصطفى عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم
الى الذي كان له الفضل في تربيتي وتعليمي
وأعطاني النصيحة ولم يبخل علي بعطفه وحنانه
الى من سعى لتوفير أحسن ظروف الحياة وأوصلني الى ما أنا عليه
وأنار دربي بتوجيهاته وعلمني العطاء بدون انتظار
إلى رمز الرجولة و التضحية إلى من دفعني إلى العلم و به ازداد افتخاري
الى "أبي الغالي" أطال آلله في عمره
الى أسمى مراتب الحب والحنان الى من وضعت الجنة تحت أقدامها
الى التي اسمها أحلى ما نطق به لساني الى من سهرت من أجلي الليالي
وكان دعاءها سر نجاحي وتوفيقي وحنانها بلسم جراحي
الى أنبل وأعظم إنسانة في الوجود إلى "أمي الحبيبة" حفظها الله ورعاها
إلى من هم اقرب ألي من روحي إلى من شاركني حضن الأم
وبهم استمد عزتي وإصراري إخوتي حسام الدين،محمدالطيب،سلمى و إيمان
إلى من آنسني في دراستي وشاركني همومي أصدقائي
إلى خطيبي العزيز و زوجي المستقبلي سيد أحمد و عائلته
إلى نعم الأخت و الصديقة التي شاركتني في هدا العمل
خلوفي كوثر
إلى كل الأهل و الأقارب
إليهم جميعا اهدي ثمرة هذا الجهد العلمي المتواضع
بن يوسف هاجر نور الهدى

الإهداء

إلىمنقالفيهماعزوجل

(و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا)

إلى التي فتحت عيناي على نور وجهها و التي لولا دعائها
و رجائها لما و صلت إلى هذا اليوم "أمي" الغالية
و إلى سندي و كنفي إلى الذي رباني و رعاني
إلى مثلي الأعلى في الحياة إلى"أبي" العزيز
أطال الله في عمرهما
إلىأنوار حياتي إخوتي: جيلالي , عبد النور و عبد الإله
إلى جميع اقربي و كل من تربطني بهم علاقة دم و نسب
إلى من جمعتني بهم حسن الصداقة و الرفقة الطيبة :ليلى،
فريال
إلى من شاركتني هذا العمل و صديقة العمر بن يوسف هاجر
اهدي هذا العمل الى كل من دعمني في هذا الجهد العملي
المتواضع

الفهرس

العناوين	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
قائمة المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ، البنوك التقليدية والإسلامية	
تمهيد	1
المبحث الأول: مفاهيم الأساسية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	2
المطلب الأول: إشكالية التعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2
الفرع الأول: مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	2
الفرع الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	8
الفرع الأول: الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الا قتصادية	11
المبحث الثاني: التمويل التقليدي والإسلامي للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة	17
المطلب الأول: البنوك التجارية وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
الفرع الأول: ماهية البنوك التجارية	18
الفرع الثاني: علاقة البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18
المطلب الثاني: بدائل التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	18
الفرع الأول: ماهية البنوك الإسلامية	23
الفرع الثاني: أساليب التمويل في البنوك الإسلامية	28
المطلب الثالث: الفرق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية	28
الفرع الأول: من حيث الهدف والأنشطة	
الفرع الثاني: من حيث الشكل ونظام الربح والخسارة	
المبحث الثالث: دراسات السابقة	36
المطلب الاول:الدراسة السابقة في الموضوع	37

المطلب الثاني:اوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسة السابقة	37
خلاصة الفصل	44
الفصل الثاني: دراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائري لولاية عين تموشنت	
تمهيد	45
المبحث الأول: دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري	46
المطلب الأول: لمحة عن البنك الوطني الجزائري لوكالة عين تموشنت	46
الفرع الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري	46
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	47
المطلب الثاني: دور البنك الوطني الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكالة عين تموشنت	50
الفرع الأول: الضمانات التي يطلبها البنك الوطني الجزائري بـ المتعاملين	50
الفرع الثاني: عملية منح الائتمان في البنك الوطني الجزائري	50
المبحث الثاني: إحصائيات القروض الممنوحة من قبل البنك الوطني الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	51
المطلب الأول: قروض الاستثمار وقروض الاستغلال المقدمة	52

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
الفرع الأول: قروض الاستثمار المقدمة من طرف وكالة عين تموشنت	52
الفرع الثاني: قروض الاستغلال المقدمة من طرف وكالة عين تموشنت	53
المطلب الثاني: إحصائيات البنوك الممنوحة من طرف البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	55
المطلب الثالث: المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية – البنك الوطني الجزائري -وكالة عين تموشنت-	56
الفرع الأول: صيغ التمويل الاسلامي في البنك الوطني الجزائري لوكالة عين تموشنت	56
الفرع الثاني: حجم التمويل الإسلامي في بنك BNA مقارنة بالتمويل الإسلامي	57
الفرع الثالث: مقارنة بين تكلفة تمويل التجهيزات بالمرابحة و القرض الكلاسيكي بفائدة في البنك الوطني الجزائري	58
خلاصة الفصل	60
الخاتمة	61
قائمة المراجع و الملاحق	63

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	5
2	التعريف الفرنسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	5
3	تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري	6
4	الهيكل المالي للتمويل الثنائي (المستوى الاول)	12
5	الهيكل المالي للتمويل الثنائي (المستوى الثاني)	13
6	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي (المستوى الاول)	13
7	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي (المستوى الثاني)	13
8	هيكل التمويلات المقدمة من طرف وكالة	15
9	هيكل التركيبة المالية لوكالة	18
10	مقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة	43
11	الملفات المؤهلة و مبالغ قروض الاستثمار الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	52
12	الملفات المؤهلة و القروض الممنوحة من طرف وكالة عين تموشنت	54
13	القروض الممنوحة من طرف البنك للمؤسسات الصغيرة و	55

	المتوسطة	
14	صيغ التمويل المعمول بها في البنك الوطني الجزائري ما بين سنتي 2020-2021	57
15	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة من طرف وكالة عين تموشنت	57
16	مقارنة بين تكلفة التمويل بالمرابحة و القرض بفائدة في البنك الوطني الجزائر	56

	قائمة الاشكال	
الرقم	**العنوان**	**الصفحة**

1	صيغ و اساليب التمويل في البنوك الاسلامية	33
2	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	47
3	عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستثمار	53
4	مبالغ قروض الاستثمار الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	53
5	عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال	54
6	مبالغ قروض الاستغلال المقدمة من طرف البنك	55

مقدمة

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في بناء اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، و ذلك من خلال مساهمتها الإيجابية التي تحددها الكثير من المؤشرات الاقتصادية كتوفير العمالة و زيادة الناتج الوطني و المساهمة في خلق القيمة المضافة، و قد اعتبرت هذه المؤسسات بمثابة قاطرة التنمية الا قتصادية و الاجتماعية و يرجع ذلك للخصائص الهيكلية التي تتميز بها كصغر الحجم, المرونة و الديناميكية و يعد الاعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من بين أهم الاستراتيجيات و السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تنويع الا قتصاد و النهوض به خارج قطاع المحروقات، لذا عملت الجزائر على وضع هياكل و آليات و اتخاذ عدة إجراءات بهدف ترقية و دعم هذه المؤسسات حتى يتسنى لها تحقيق الأهداف التنموية المرجوة منها و في ظل ما يشهده العالم من تطورات متسارعة و تزايد في حدة المنافسة العالمية الناتجة عن العولمة الاقتصادية، ومع ما يستدعيه الانضمام لمنظمة التجارة العالمية من مواكبة لمختلف التطورات الراهنة و أحداث عدة تغيرات حاسمة، تصطدم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعدة تحديات من اجل مواكبة مختلف التطورات، ناهيك عن مشاكلها المتعددة و التي تزيد من تحديات تطورها، و يعد مشكل التمويل من أهم المشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات و الذي يخلق لها بدوره عدة تحديات نظرا لكونه يعد بمثابة العمود الفقري لقيام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و نموها و تطورها، كذا ضمان قدرتها على البقاء و الاستمرارية، فالقدرات التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عادة ما تعاني من قصور على مستوى الموارد المالية الخاصة نظرا لتخصيصها لمواجهة تكاليف الإنشاء و التي أصبحت ذات تكلفة عالية ما يجعلها في حاجة مستمرة إلى مصادر التمويل الخارجي لتغطية احتياجاتها المالية و تحظى البنوك التجارية بأهمية

بالغة ضمن الهيكل الائتماني لمختلف اقتصاديات دول العالم نظرا لدورها و قدرتها على تعبئة المدخرات و توزيعها على مختلف قطاعات الاقتصاد ٭ و تعد من أهم مصادر التمويل التقليدي الخارجي المعول عليها لتزويد المؤسسات الصغيرةو المتوسطة للموارد اللازمة في تغطية احتياجاتها المالية ٭ إلا أنها غالبا ما تحجم عن منح التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا لعدم قدرة هذه المؤسسات على توفير الضمانات من جهة و عدم ثقة البنوك فيها لكون عملية تمويلها محفوفة من المخاطر من جهة أخرى.

و في ظل مختلف العوائق و التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عند محاولتها الحصول على التمويل البنكي أصبح من الضروري البحث عن مصادر تمويل جديدة ٭ و هو ماساهم في بروز مصادر تمويل مستحدثة-موجودة منذ زمن لكن تم استحداثها كبدائل موجهة خصيصا لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- من شأنها أن تشكل بدائل تمويلية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة مع الانتشار الواسع الذي عرفته هذه الأنماط التمويلية خلال السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم نظرا لنجاعتها و ملائمتها لخصوصيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ٭ و يعد التمويل الإسلامي من أبرز البدائل التمويلية المستحدثة بالنسبة للدول النامية وللجزائر بصفة خاصة في ظل غياب سوق مالي فعال.

الإشكالية:

ومن خلال العرض السابق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث على النحو التالي:

ما هو الاختلاف بين أساليب التمويل التقليدي و الإسلامي و إلى أي مدى يمكن

أن يكون التمويل ألتشاركي البديل الأمثل لمعالجة إشكالية تمويل المقاولات الصغرى و المتوسطة.

ينبثق من التساؤل الرئيسي السابق جملة من التساؤلات الفرعية و يمكن صياغتها على النحو التالي

1- هل البنوك كمصدر تمويلي كافية لتلبية مختلف الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

2- هل من شان الآليات التمويلية الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية أن تساهم في التخفيف من إشكالية تمويلها

3- فيما تتمثل أوجه الاختلاف بين التمويل التقليدي و الإسلامي

4- ما مدى مساهمة التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية عين تموشنت

الفرضيات

لمعالجة موضوع البحث و قصد الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة تم صياغة مجموعة من الفرضيات التي سيتم اختبارها من خلال هده الدراسة إما بتدعيمها أو رفضها و تتمثل في:

1- يحتل التمويل البنكي مكانة هامة ضمن مصادر التمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر غير أن الصعوبات كثيرة التي تعاني منها هده المؤسسات تدفع البنوك للإحجام عن تلبية احتياجاتها المالية

2- من شأن الآليات التمويلية الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي استحدثتها الجزائر في السنوات الأخيرة أن تساهم في التخفيف من حدة العوائق و الصعوبات التي تواجهها عند محاولتها الحصول على التمويل البنكي.

3-هناك فروق جوهرية بين التمويل التقليدي و الإسلامي و هو ما يعني اختلافا في طبيعة التمويل

4-ضعف ممارسة و تطبيق أنماط التمويل الإسلامي في الجزائر بصفة عامة وولا ية عين تموشنت بصفة خاصة يحول دون القيام هده البدائل بدورها الفعال في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التكفل بمشاكلها التمويلية.

أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الموضوعية

يرجع اختيار الموضوع إلى جملة من الدوافع منها:

-الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اجل تنويع الاقتصاد و النهوض به خارج قطاع المحروقات

-البحث عن مدى تلبية التمويل التقليدي لاحتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في ظل التحديات و العوائق التي تواجهها

-محاولة الوقوف على واقع تطبيق و ممارسة نشاط التمويل المستحدث في الجزائر عامة و في ولاية عين تموشنت على وجه الخصوص

الأسباب الذاتية :

- من بين احد مشاريعي المستقبلية إنشاء وتكوين مؤسسة صغيرة ومتوسطة .

- الطموح والسعي إلى توسيع أفكاري لهذه النوع من المؤسسات وما مدى تعاملها بصيغ التمويل الإسلامية .

- الميول الشخصي للتجارة.

أهداف البحث

إبراز مختلف الأبعاد النظرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كدا التعرف على الدور الذي تلعبه هده المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الشاملة بشقيها الاقتصادي و الاجتماعي.

الوقوف على مختلف أساسيات التمويل البنكي و إظهار العوائق التي تواجه هده المؤسسات في الحصول على التمويل البنكي اللازم لها.

تسليط الضوء على أساسيات الأنماط التمويلية المستحدثة وإبراز أهميتها في دفع عجلة الاستثمار عن طريق توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كدا محاولة إبراز أوجه الاختلاف و التشابه بين مختلف أنماط التمويل التقليدي و التمويل الإسلامي.

معرفة واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و ما تقدمه الجزائر من إجراءات و جهود لترقية هدا القطاع.

منهج الدراسة :

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي حيث قمنا بجمع المعلومات المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وآليات وطرق تمويلها من طرف البنوك التقليدية ،وكذا صيغ التمويل الإسلامية بمعطيات الاقتصاد أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المقابلة و التقارير و المعلومات و البيانات المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري لعين تموشنت وتتعدد مناهج البحث وتنوعه بحسب مقتضيات كل مبحث او كذلك

لكل فصل بحسب متطلبات دراسته.

هيكلة الدراسة :

من اجل الإحاطة بجوانب الموضوع ٠ والإجابة على الإشكالية المطروحة قسمت الدراسةكما يلي :

الفصل الأول هو الوجه النظري للدراسة حيث قسم كل منهما إلى ثلاثة مباحث بكل مبحث مطلبين من خلال الإدراج إلى الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والهياكل الداعمة لها و مساهمتها في التنمية الاقتصادية و كدا البنوك التجارية و الإسلامية و صيغ التمويل المقدمة من طرفهما ٠ أما الفصل الثاني يتمثل في الدراسة التطبيقية الميدانية للبنك الوطني الجزائري لعين تموشنت الذي ينقسم إلى مبحثين مفهوم البنك الوطني الجزائري و كذلك وكالة عين تموشنت و صيغ التمويل التقليدية و الإسلامية المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث لكلى الفصلين خلاصة مشكلة بمجموعة من الأفكار الأساسية .

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و البنوك التقليدية والإسلامية

تمهيد:

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في الاقتصاد المعاصر سواء كان دلك في الدول المتقدمة الصناعية أو الدول النامية و يتجسد دور هده الأعمال في العديد من المؤشرات إن كان دلك على مستوى التوظيف أو المساهمة في حل مشاكل البطالة أو في سد حاجات السوق و تلبية رغبات الزبائن في مجالات لا تدخلها المؤسسات الكبيرة. و انطلقت الجزائر في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مند التسعينات باعتبارها قطاعيا حيويا وحاولت وضع إجراءات دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اجل تجاوز العراقيل و الصعوبات التي تواجهها.

ويشكل الجانب التمويلي أهم هده الصعوبات على الإطلاق حيث أن الأموال المتاحة لها لا تفي بالغرض و أمام هدا الوضع تلجا المؤسسات إلى التمويل عن طريق البنوك التقليدية لكن كثيرا ما تنصدم بشروط اقتراض صعبة و قاسية و هدا ما يؤدي إلى صعوبة إنشاء و ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

ولهدا يجب إعداد سياسات تمويلية تأخذ بعين الاعتبار احتياجات هده المؤسسات عن طريق استحداث صيغ و أساليب تمويلية مناسبة لها تكون ذات فعالية اكبر من جهة و قادرة على توفير الأموال من جهة أخرى . ومن بين الصيغ المستحدثة نجد صيغ التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية بمختلف أنواعها و التي يمكن أن تكون قادرة على توفير التمويل اللازم لهده المؤسسات.

سنتطرق في هدا الفصل إلى عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعريفها خصائصها وأشكالها و آليات دعمها ثم نتطرق إلى البنوك التقليدية و طرق

تمويلها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لنتناول في الأخير التمويل البديل عنه حيث سنتطرق فيه إلى البنوك الإسلامية ومختلف صيغ و أساليب التمويل الممنوحة لهده المؤسسات.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الآونةالأخيرة تلقى اهتمام عالمي نظرا لما تقدمه من فرص عمل و تحسين الدخل ،وقد سعت كافة الجهات الحكومية و المنظمات غير الحكومية ، و القطاع الخاص إلى توفير البنية التحتية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كي تنمو و تزدهر. يسعى معظم الباحثين لإيجاد مفهوم دقيق, لذلك لا يمكن تحديدها استنادا إلى معيار واحد ،حيث يعكس هذا التنوع في المعايير تعدد الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأمر الذي أدى إلى اختلاف التعاريف بين الدول.

المطلب الأول: إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ترجع صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى التنوع الاقتصادي و القانوني للدول ، و تبقى إشكالية تعريف هذا الصنف من المؤسسات رهينة معاييرها

الحجمية، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى جملة من المعايير التي يأخذها مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء في تحديد مفهوم المؤسسة في حد ذاتها، أو التي تميز هذه المؤسسات عن باقي القطاعات، ثم نحاول ذكر التعاريف المطبقة في بعض الدول.

الفرع الاول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1- مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تصنف المؤسسات الاقتصادية من حيث الحجم إلى مؤسسات صغيرة و متوسطة من جهة ومؤسسات كبيرة لذا فان إعطاء مفهوم واضح وموحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل نهائي من طرف علماء الاقتصاد بسبب الاختلاف الكبير في طبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف في تحديد دور هذه المؤسسات وسبل النهوض بها و ترقيتها.

و لدراسة هذا الموضوع و تحليله لا بد من تحديد تعريف شامل لهذه المؤسسات خاصة في ضل تعدد المعايير المستخدمة و هذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

1-1 المعاييرالمتحكمة في صياغة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

هناك نوعين أساسين من المعايير المتحكمة في صياغة تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هما المعيار الكمي الذي يسمح بتحديد الحجم أما الثاني يتمثل في المعيار النوعي الذي يسمح بدوره بشرح طبيعة كل تنظيم حيث يمكن إيجازها فيما يلي:

أ-لمعايير الكمية:

في غالب الأحيان ما نجد معيار رأسالمال و عدد العمال أكثر استعمالا لتعريف المؤسسات الصغيرة المتوسطة لسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بهاذين العنصرين.

ب-معيار عدد العمال:

وهو المعيار المعتمد من اجل التفريق بين حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما انه اكثر شيوعا في الاستخدام نظرا لسهولة الحصول على البيانات المتعلقة بالعمالة مهما اختلف النشاط.

ج-معيار رأس المال:

من خلاله يتم تحديد حجم المؤسسة الاقتصادية فكلما كان حجم رأس المال المستثمر كبيرا كلما كبرت المؤسسة أماإذاكان صغيرا اعتبرت المؤسسة صغيرة أو متوسطة.

د-معيار معامل رأس المال:

و يحسب بقسمة رأس المال الثابت على عدد العمال و لتكون النتائج اكثر دقة يعتمد هذا المعيار على الدمج بين معياري حجم العمال و رأس المال.

ه-معيار حجم المبيعات:

هوالأخر يستخدم لتصنيف حجم المؤسسات و يعتبر مؤشر لمستوى نشاط المؤسسة و قدرتها التنافسية كما انه يتطلب تعديلات مستمرة وفقا لتغيير الأسعار و معدلات التضخم مما يتطلب استخدامه مع معيار أخر.

المعايير النوعية:

لإعطاء مفهوم شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا بد من إضافة

مجموعة أخرى ونذكر منها:

أ-معيار المسؤولية:

في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعود المسؤولية المباشرة والنهائية للمالك الذي يملك سلطة اتخاذ القرار داخل المؤسسة و بالتالي له تأثير على التنظيم و الهيكلة و أسلوبالإدارة و يشرف على العديد من الوظائف كالإنتاج و التسويق و التمويل.

ب-معيار الملكية:

تعود ملكية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اغلب الأحيانإلى القطاع الخاص وتشكل النسبة الكبيرة منها مشروعات فردية و عائلية و في الجزار مثلا نجد الدولة تمتلك عددا من المؤسسات تابعة لها حيث تأخذ شكل مؤسسات عمومية محلية.

ج-طبيعة الصناعة:

يتوقف حجم المؤسسة على مدى استخدام الآلات في إنتاج المنتج فبعض الصناعات تحتاج إلى وحدات كبيرة نسبيا من العمل و وحدات صغيرة من رأس المال أما بعض الصناعات الأخرى فتحتاج إلى وحدات قليلة من العمل و وحدات كبيرة من رأس المال.

1-2 تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الدول

أ-تعريف الولايات المتحدة الأمريكية

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي التي يتم امتلاكها و إدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه وقد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين ولذلك فقد حدد القانون حدودا للمؤسسة الصغيرة كمايلي:

المؤسسة الخدمية و التجارة بالتجزئة تقدر مبيعاتها السنوية من 1 إلى15 مليون دولا ر

مؤسسات التجارة بالجملة تقدر مبيعاتها السنوية من 5 الى 15 مليون دولار

المؤسسات الصناعية عدد العمال فيها 250 عامل او اقل[1].

ب-تعريفالاتحاد الأوروبي:

يعتمد الاتحاد الأوروبي في تعريفه على معيار عدد العمال و الإيراد السنوي أو إجمالي الأصول و معيار الاستقلالية حيث:

***المؤسسة الصغيرة** :يتكون عمالها من 50 عامل أو أقل و رقم أعمالها 7 ملايين أورو سنويا و لا تتجاوز ميزانيتها السنوية 5 مليون أورو.

***المؤسسة المتوسطة** : عدد عمالها أقل من 250 عامل ورقم أعمالها يتعدى 40 مليون أورو ،أما ميزانيتها 27 مليون أورو أو أقل[2].

[1] ا.مسعود بن جواد و ا. حمزة طيوان .**خيارات تمويل المقاولات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر,** مجلة اقتصاديات المال و الأعمال،2017 ،ص 161

[2] أ.سياسان نبيلة, **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية** ،مجلة دراسات العدد الاقتصادي ،المجلد 6 ،العدد 2 ، 2015 ص 4

ج- تعريف اليابان :

استنادا الى القانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 1963 فإن التعريف المحدد لهذا القطاع لشخصه الجدول التالي بحيث يميز بين مختلف المؤسسات على اساس طبيعة النشاط.[1]

د-التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الجدول رقم 01: التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

القطاعات	راس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية و التحويلية و النقل و باقي فروع النشاط الزراعي	اقل من 100 مليون ين	30 عامل او اقل
مؤسسات التجارة بالجملة	اقل من 30 مليون ين	100 عامل او اقل
مؤسسات التجارة بالتجزئة و الخدمات	اقل من 10 مليون ين	50 عامل او اقل

المصدر :خوني رابح ٭حساني رقية, **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها**, اتريك للنشر والتوزيع.مصر2008 ص29

ه-التعريف الفرنسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

[1] مودع وردة,**آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**٭ دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر- ANGEM- مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية, تخصص مالية ونقود,جامعة بسكرة,2015-2016, ص16

الجدول رقم 02: التعريف الفرنسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

معايير كمية للتصنيف / أنواع المؤسسات	عدد العمال وحدة العمل السنوية
مؤسسة مصغرة جدا	من 1 الى 9 عامل
مؤسسة صغيرة جدا	من 10 الى 19 ومن 1الى 19
مؤسسة صغيرة	من 20 الى 49 عامل وكذلك من 1الى 49
مؤسسة متوسطة	من 50 الى 249 عامل
مؤسسة صغيرة و متوسطة	من 1 الى 249 عامل

المصدر:مودع وردة, **اليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و نقود 2015-2016 ص 20

و-تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري

عرف المشرع الجزائري المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على انها كل مؤسسة انتاج سلع و خدمات تشغل من 1 الى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم اعمالها 2 مليار دج او لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج وللإشارة فان هدا التعريف منسجم تماما مع المعايير التي اعتمدها الاتحاد الاوروبي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ويقدم الجدول التالي الفروق بين كل من المؤسسة المصغرة و

المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و دلك استنادا الى القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

الجدول رقم 03: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري

نوع	عدد العمال		رقم الاعمال		مجموع الميزانية السنوي	
المؤسسة	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى
مصغرة	01	09	1مليون دج	20مليون دج	1مليون دج	10مليون دج
صغيرة	10	49	20مليون دج	200مليون دج	10مليون دج	100مليون دج
متوسطة	50	250	200مليون دج	02مليار دج	100مليون دج	500مليون دج

المصدر: القانون رقم 18-01 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات

الصغيرة و المتوسطة. الجريدة الرسمية العدد 77 ص 06

2- خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة من الخصائص والمميزات وكذلك بمجموعة من السلبيات و المتمثلة في:

***الخصائص الإيجابية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**

أ- سهولة التأسيس:

يمكن لأي شخص مهما كانت صفته بأن يقيم مشروعا خاصا به حتى و لم يكن يملك مؤهلات علمية ، فإن تأسيس مؤسسة صغيرة أو متوسطة سيكون أسهل من مؤسسة كبيرة نظرا لأنها تحتاج إلى رؤوس أموال صغيرة وتتميز ببساطة الإجراءات الإدارية المرتبطة بتأسيسها.

ب- الاستقلالية في الإدارة:

في هذه المؤسسات يسيطر نمط الملكية الفردية أو العائلية ، ويترتب عن ذلك ارتباط إدارة بالملكية مما يكسبها المرونة و السرعة في اتخاذ القرارات.

ج- سهولة الإدارة و بساطة الهيكل التنظيمي:

يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالبساطة و مستوى تعقيد مما هو عليه في المؤسسات الكبيرة لذلك تتم فيها الإدارة بالمرونة و السهولة في اتخاذ القرار.

د- المرونة الكبيرة:

تتميز هذه المؤسسات بدرجة عالية من المرونة تتجسد في قدرتها على التكيف مع مختلف التغيرات المحتمل حدوثها داخليا و خارجيا.

ر- مركزا للتدريب الذاتي:

ان مزاولة المالكين و العاملين بالمؤسسة لنشاطهم الإنتاجي يساعدهم على اكتساب الخبرة و المعرفة و المزيد من المعلومات.

ه- القدرة على جلب المدخرات:

تتسم بصغر حجم رأس المال المطلوب لإقامة مشاريعها و هذا ما يتلاءم مع ظروف الدول النامية نظرا لضعف قطعها المصرفي في توفير المال اللازم.

و-ي قصر فترة الاسترداد:

هي الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار المشروع من واقع تدفقاته النقدية و قصر هذه الفترة هو نتيجة صغر حجم رأس المال المستثمر.

ي- حرية الدخول و الخروج من السوق:

إن انخفاض راس المال الثابت و قلة المخزون السلعي و سهولة تحويل أصول هذه المؤسسات الى سيولة بالبيع دون تكبد خسائر كبيرة كل هذه تتيح للمؤسسة الفرصة للدخول إلى السوق و الخروج منه بحرية أكبر من المؤسسات الكبيرة.

***الخصائص السلبية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

أ- معدلات الفشل العالية:

هي أكثر عرضة للفشل و الموت أو التصفية من المؤسسات الكبيرة الا أن هذا التهديد يكون بنسبة أكبر في السنوات الأولى من التأسيس فقد أجريت دراسات في الدول المتقدمة و تبين أن من كل 1000 مؤسسة يوجد 50% منها لا تبقى لأكثر من سنة و نصف و أن 20% منها تبقى لأكثر من 10 سنوات.

ب- الاعتماد على الخبرات الذاتية:

إن السبب الرئيسي الذي يؤذي إلى فشل المؤسسة هو نقص الخبرة الإدارية و التسويقية اللازمة لإدارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ج- انخفاض مستوى التكنولوجيا:

لا تحتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمستوى عالي من التكنولوجيا و الموارد البشرية المؤهلة و هذا نظرا لبعض الصناعات التي تنتمي لهذه المؤسسات لا تستوجب استثمارا ذو قيمة مرتفعة و لا يد عاملة ذات اختصاص عال .

د- تعدد أشكال الملكية:

نظرا لصغر حجم رأس المال اللازم لإنشاء المؤسسة فإن هذه الأخيرة تأخذ طابع الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص و ناذرا ما تظهر في شكل شركات الأ موال .

ه- انخفاض القدرات الذاتية على التوسع و التطور و التحديث :

بما أن للمؤسسة حديثة الإنشاء طاقة إنتاجية منخفضة و لها زيادة مستمرة لمسؤولياتها و متطلباتها المالية و الفنية و ازدياد وتيرة و سرعة التقدم و التطور التكنولوجي فإن هذا يؤدي إلى تعطيل قدرتها على التوسع و التطور و التحديث.[1]

الفرع الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

هناك عدة معايير يتم على أساسها تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي:

- تصنيف المؤسسة حسب طبيعة التوجه

- التصنيف حسب طبيعة المنتجات

[1]قورايابلبشير ، هجيرةبلبشير، **التمويل الإسلامي والتقليدي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنافس ام تكامل** ، المجلة المتوسطية للقانون والإقتصاد ، المجلد 05 ، العدد01، السنة 2020 ، ص 231

- التصنيف حسب تنظيم العمل

- المقاولة من الباطن

1- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة التوجه

يمكن تقسيمها حسب توجهها إلى:

✓مؤسسات عائلية

✓مؤسسات تقليدية

✓مؤسسات متطورة وشبه متطورة

1 -1 المؤسسات العائلية

تتكون هده المؤسسات من مساهمات أفراد العائلة ويمثلون اليد العاملة حيث يكون مقرها المنزل وتقوم بإنتاج سلع تقليدية ذات كمية محدودة

2-1 المؤسسات التقليدية

هذا النوع من المؤسسات يشبه النوع السابق إلا أنها تتميز عن الأولى في موضعها حيث أنها تكون هده في ورشات صغيرة مستقلة عن المنزل و تعتمد على وسائل بسيطة.

3-1 المؤسسات المتطورة و شبه المتطورة

يعتمد هدا النوع من المؤسسات على تكنولوجيات الصناعة الحديثة و استخدام التقنيات سواء من ناحية التوسع او من ناحية التنظيم الجيد للعمل او من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة و الحاجات العصرية و هدا ما يميزها عن النوعين السابقين.

2- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المنتجات

هناك 3 أنواع أساسية هي:

- مؤسسات إنتاج سلع استهلاكية
- مؤسسات إنتاج السلع و الخدمات
- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز

1-2 مؤسسات إنتاج سلع استهلاكية :

تقوم هذه المؤسسات بإنتاج سلع ذات استهلاك أولي و تعتمد على هذا النوع من الصناعات لاستخدامها المكثف لليد العاملة وكذلك سهولة التسويق.

مثل :

- المنتجات الغذائية
-منتجات الجلود
-تحويل المنتجات الفلاحية
-الورق و منتجات الخشب و مشتقاته

2-2 مؤسسات إنتاج السلع و الخدمات

تعتمد هذه المؤسسات على بعض الصناعات نظرا للطلب المحلي على منتجاتها ومنها:

- قطاع النقل
-الصناعة الميكانيكية و الكهرومائية
- الصناعة الكيميائية و البلاستيكية
- صناعة مواد البناء

3-2 مؤسسات إنتاج سلع التجهيز

تحتاج صناعة التجهيز إلى الآلات و التجهيزات التي تتمتع بتكنولوجيا عالية للإ نتاج و كثافة رأس مال كبيرة الأمر الذي جعل تدخل هده المؤسسات ضيق حيث يكون في بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج او تركيب بعض المعدات البسيطة و يكون دلك خاصة في البلدان المصنعة

أما في الدول النامية فيقتصر نشاطها على تصليح الآلات و المعدات خاصة وسائل النقل و السيارات و آلات الشحن و الآلات الفلاحية و أيضا تجميع بعض السلع انطلاقا من قطع الغيار المستورد

3- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس تنظيم العمل

يوجد نوعين من المؤسسات في هدا التصنيف هما:

– مؤسسة غير مصنعة

-مؤسسة مصنعة

3-1 مؤسسات غير مصنعة

تجمع هده المؤسسات بين نظام الإنتاج العائلي و النظام الحرفي و يعد الإنتاج العائلي أقدم شكل من حيث التنظيم أما النظام الحرفي يقوم به شخص او عدد من ا لأشخاص و يسعى لإنتاج سلع حسب طلبيات الزبائن.

3-2 مؤسسات مصنعة

يجمع صنف هذه المؤسسات بين المصانع الصغيرة و المتوسطة و المصانع الكبيرة و هو يتميز عن الصنف الأول من حيث تقسيم العمل و تعقيد العمليات الإ نتاجية و استخدام الأساليب الحديثة في التسيير و أيضا من حيث طبيعة السلع

المنتجة و اتساع أسواقها. [1]

المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة البديل الأقوى للنهوض بالاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات نظرا للدور الحيوي الذي يمكن ان تلعبه في تنمية الاقتصاد, إذ تشكل أغلبية المؤسسات الجزائرية في الوقت الراهن.[2]

الفرع الأول: الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

اتخذت الدولة الجزائرية عدة إجراءات لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, و لذلك بإنشاء العديد من الهياكل و الأجهزة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية, و هنا سنتطرق إلىأهم الوكالات و المهام المسطرة لها, و ذلك من خلال النقاط التالية:[3]

1-الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب : ANSEJ

1.1. نشأة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب:

هي عبارة عن هيئة حكومية أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996,ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالتشغيل.

---

[1]قشيدة صوراية, **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر,** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, 2011-2012, ص 24

[2] سميرة مناصرة, **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين التمويل التقليدي و التمويل المستحدث**, دراسة حالة-ولاية ام البواقي, سنة 2016/2015, ص219

[3]د.حياة بن سماعيل, **دور الأجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**-دراسة قياسية-, مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارةالأعمال, مجلد03, العدد01, (2014), صفحة 2

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب بهدف مرافقة الشباب ذوي المشاريع قصد أحداث أنشطة إنتاجية و خدماتية أو توسيعها و فق مقاربة اقتصادية تهدف الى خلق الثروة و مناصب عمل.

تضم الوكالة شبكة تتكون من 51 فرع تغطي كل الولايات و كذا العديد من الملحقات المتواجدة على مستوى بعض المناطق

1.2. مهام الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب: تتمثل هذه المهام فيما يلي:

✓تقديم الاستشارة و مرافقة الشباب ذوي المشاريع في انشاء النشاطات

✓تزويد الشباب ذوي المشاريع بكافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي المتعلقة بنشاطاتهم

✓تطوير العلاقة مع مختلف شركاء الجهاز

✓تطوير الشراكة بين القطاعات لتحديد فرص الاستثمار في مختلف القطاعات

✓ضمان تكوين متعلق بالمؤسسة لصالح الشباب ذوي المشاريع

✓تشجيع كل شكل اخر من الاعمال و التدابير الرامية الى ترقية احداث الانشطة و توسيعها

1.3.انواع التمويلات الممنوحة من طرف الوكالة:

صيغ التمويل: تمول الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب وفق صيغتين ، و هما التمويل الثنائي و التمويل الثلاثي:

•**التمويل الثنائي:** في هذه الحالة يتكون راس المال من المساهمة المالية من قبل صاحب المشروع, و قرض بدون فائدة من قبل الوكالة و ينقسم بذاته الى مستويين:

المستوى الاول: يكون فيه مبلغ الاستثمارلايتجاوز5000000 دج و تكون المساهمة

المالية الشخصية نسبة 71%و قرض الوكالة نسبة 29%.

الجدول رقم04 :الهيكل المالي للتمويل الثنائي (المستوى الاول)

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية
لا يتجاوز500000 دج	%29	%71

المصدر: www.anseg.dz

المستوى الثاني: يكون فيه مبلغ الاستثمار اكثر من 5000000 دج و لا يتجاوز 10000000 دج, حيث تكون المساهمة الشخصية نسبة 72% و قرض الوكالة نسبة 28%.

الجدول رقم05:الهيكل المالي للتمويل الثنائي (المستوى الثاني)

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية
من 5000000الى 10000000دج	%28	%72

المصدر : www.anseg.dz

•التمويل الثلاثي: في هذه الحالة يتكون راس المال من مساهمة لصاحب المشروع و الوكالة, و الجزء الثالث قرض بنكي, تتولى الوكالة تغطية جزء من فوائده و ينقسم بذاته ايضا الى مستويين:

المستوى الاول: يكون فيه مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5000000دج و تكون المساهمة

المالية الشخصية نسبة 01% و قرض الوكالة نسبة 29% و القرض البنكي نسبة 70%.

الجدول رقم 06: الهيكل المالي للتمويل الثلاثي (المستوى الاول)

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5000000دج	29%	01%	70%

المصدر : www.anseg.dz

المستوى الثاني: يكون فيه مبلغ الاستثمار اكثر من 5000000دج و لا يتجاوز 10000000دج حيث تكون المساهمة الشخصية نسبة 02% و قرض الوكالة نسبة 28% و القرض البنكي نسبة 70%.[1]

الجدول رقم 07: الهيكل المالي للتمويل الثلاثي (المستوى الثاني)

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5000000 الى 10000000دج	28%	02%	70%

المصدر : www.anseg.dz

[1] Source : http ;//www .ansej.orj.dz

2- الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة:ANGEM

1.2. نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة:

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي 14-04 , المؤرخ في 22 جانفي2004. و هي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي.

2.2. مهام الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة: اهم المهام التي تتولى الوكالة القيام بها

- تدعم المستفيدين و تقدم لهم الاستشارة و ترافقهم في انشطتهم
- تمنح قروض بدون فوائد
- تضمن متابعةالأنشطة التي ينجزها المستفيدون, مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم و مساعدتهم لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم

3.2. انواع التمويلات التي تقدمها الوكالة:

تعتمد الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة على ثلاثة صيغ مختلفة لعمليات التمويل و هي:

- **التمويل الثنائي:** المستفيد و الوكالة

تمنح الوكالة قروض بدون فائدة بقيمة 100000دج للمقترض لشراء مواد أولية, و تصل التكلفة إلى250000دج على مستوى ولايات الجنوب , و يتم التسديد على مدى 25 الى 36 شهرا.

•**التمويل الثلاثي:** المستفيد و الوكالة و البنك

تمنح قرض بقيمة لا تتجاوز 1000000دج لأجل اقتناء العتاد و المواد الاولية الا زمة للمشروع و يقدم كالتالي:

-قرض بنكي بنسبة 70%

-سلفة الوكالة بدون فوائد بنسبة 29%

-مساهمة شخصية بنسبة 01%

و يتم التسديد على مدى 12 الى 60 شهرا

الجدول رقم 08: هيكل التمويلات المقدمة من طرف وكالة ANGEM

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا يتجاوز 100000دج	**كل الا صناف (شراء المواد الا ولية)**	0%	----	100%	---

لا يتجاوز 250000دج	**كل الا صناف (شراء المواد الا ولية) على مستوى ولا يات الجنوب**	1%	70%	29%	5% مناطق خاصة
لا يتجاوز 1000000دج	**كل الا صناف**	1%	70%	29%	5% مناطق خاصة

المصدر: www.angem.dz

4-صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :FGAR

1.4. نشأة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

انشا صندوق ضمان القرض بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373-02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002. و هو عبارة عن مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الا ستقلال المالي, انطلق نشاطه بصورة رسمية في14 مارس 2004. يهدف الى ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ان تنجزها

يعتبر صندوق ضمان القرض مؤسسة مالية تأخذ على عاتقها ضمان مخاطر القروض المصغرة او يختص بضمان القروض التي تمنحها البنوك المنخرطة مع الصندوق[1]

2.4. مهام صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: يتولى صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القيام بالمهام التالية:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, التي تنجز استثمارات في مجال انشاء المؤسسات و توسيعها و تجديد التجهيزات
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها
- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما
- ضمان الاستشارة و المساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من ضمان الصندوق
- المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تدعيمها في ضمان الاستثمارات
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق[2]

3.4. تغطية القروض الممنوحة من طرف الصندوق الى المؤسسات الصغيرة و

---

[1] خديجة خنطيط, حبيبة حناش, **الهياكل و البرامج الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية**, مجلة ارصاد للدراسات الاقتصادية و الادارية, مجلد(3), عدد (خاص), افريل2020, صفحة 100

[2] سميرة مناصرة, **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين التمويل التقليدي و التمويل المستحدث**, دراسة حالة-ولاية ام البواقي- اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة, سنة 2016/2015 ص 125

المتوسطة:

يغطي الصندوق نسبة معينة من القروض المقدمة من طرف البنوك و المؤسسات المالية تبعا لما يلي:

- بعد ان يتحصل صاحب المشروع على شهادة ضمان يصدرها الصندوق على ان تودع في ملفه و توجه الى البنك المقرض
- حدد المبلغ الادنى للضمان لكل مؤسسة ب 4 مليون دينار, و المبلغ الاقصى للضمان ب 25 مليون دينار, و تدوم فترة 7 سنوات كمدة قصوى
- يتم قبول الضمان في حالة ضرورة القروض المطلوبة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الموجهة لإنجاز المشاريع التي انشئت من اجلها تلك المؤسسات[1].

5. الصندوق الوطني للتامين عن البطالة:CNAC

1.5. نشأت الصندوق الوطني للتامين عن البطالة:

انشا الصندوق الوطني للتامين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06جويلية1994 و يعتبر بمثابة جهاز للدعم و يتكفل بإنشاء و توسيع النشاطات المتخصصة للشباب العاطل عن العمل, و البالغ من العمر 30 الى 50 سنة, و الذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية لشهر واحد, و ان لا يتجاوز الحد الاقصى للمشروع 10 مليون دينار.

2.5.مهام الصندوق الوطني للتامين عن البطالة: يقوم الصندوق بالمهام التالية:

[1] محمد زيدان, **الهياكل والآيات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**, مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ٭ العدد السابع, جامعة حاسبة بن بوعلي ٭ شلف ٭ ص 128.

- دعم و اعادة ادماج البطالين و مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات
- المتابعة و التسيير و الاشراف القانوني على جهاز التكفل بالبطالين ذوي المؤسسات و البالغ عمرهم 35 و 50 سنة
- تنصيب لجنة الانتقاء و الاعتماد و التي تقوم بالتصديق على المؤسسات و تقييمها من حيث نجاعتها الاقتصادية
- المرافقة التقنية و منح الامتيازات المالية و الجبائية و شبه الجبائية
- التخفيف من حدة البطالة و الإقصاء
- ترقية الشغل عن طريق خلق النشاطات المنتجة و الخدمات
- تثمين قدرات الشباب البطال في خوض المشاريع

3.5. أنواع التمويلات المعتمدة من قبل الصندوق الوطني للتامين عن البطالة:

يتم تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قبل الصندوق الوطني للتامين عن البطالة عن طريق التمويل الثلاثي:

التمويل الثلاثي: يمنح الصندوق قرض بدون فائدة و مساهمة ضئيلة لصاحب المشروع, و قروض بنكية بفوائد مدعمة بنسبة 100 %, و ينقسم الى مستويين كما يلي:

- **المستوى الأول:** لا تتجاوز تكلفة استثمار 500000000دج وتكون المساهمة الشخصية لصاحب المشروع بنسبة 1%و قرض الصندوق بدون فائدة بنسبة 29%و القرض البنكي بنسبة 70%

المستوى الثاني: تفوق تكلفة الاستثمار 500000000دج و لا تتجاوز 1000000000دج وتكون المساهمة الشخصية لصاحب المشروع بنسبة 2%و قرض

الصندوق بدون فائدة بنسبة 28%و القرض البنكي بنسبة 70%

الجدول رقم 09: هيكل التركيبة المالية لوكالة CNAC

المستويات	تكلفة الاستثمار	المساهمة الشخصية	قروض الصندوق دون فائدة	القرض البنكي
المستوى الاول	اقل او يساوي 500000000دج	1%	29%	70%
المستوى الثاني	يفوق 500000000 او يساوي 1000000000دج	2%	28%	70%

إضافة الى هذه الوكالات و الصناديق هناك صناديق أخرى و من بينها: صندوق

ضمان قروض استثمار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(CGCI) في 19 افريل2004 حيث بدا نشاطه الفعلي في بداية 2006

إضافة الى بعض الصناديق الثانوية المساهمة في خدمة أصحاب المشاريع كصندوق تدعيم التصدير (FPE)، الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNRDA)، صندوق ضمان الاستقرار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(CGCIPME)[1]

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية:

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا معتبرا في اقتصاديات البلدان الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية اذ تشكل هذه المؤسسات 99%من مؤسساتها حيث توفر ما بين 40 الى 80 من مناصب شغل مأجورة و تساهم بنسبة 30 الى 70 من الناتج الداخلي الخام

أ. المساهمة في دعم سياسة التشغيل:

تظهر مشكلة البطالة في الكثير من البلدان النامية, حيث أصبح توظيف الأعداد الكبيرة من العمالة يمثل مشكلة حقيقية لهذه البلدان, و قد أشارتإحدى الدراسات الى قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على استيعاب العمالة إذ يمكنها توفير وظائف لنصف العاملين لكونها تتميز بكثافة عنصر العمل.

[1] سميرة مناصرة, **مرجع سابق** ، ص 226.

ب. المساهمة في زيادة الناتج الداخلي الخام:

تتضح الأهمية الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التطور ا لاقتصادي من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجماليبالإضافةإلى المساهمة في توظيف العمالة؛إذ يشمل الناتج الداخلي الخام على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة .

ت. المساهمة في ترقية الصادرات:

تعاني معظم الدول النامية من وجود عجز في الميزان التجاري لذلك لا بد لها من إنتاج سلع للتصدير قادرة على المنافسة او توفير سلع تحل محل السلع المستوردة كما يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تساهم في التخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري كالتي يعمل بها أكثر من عشر عمال في زيادة صادرات العديد من المنتجات المختلفة عن طريق إنتاج السلع و المنتجات النهائية أو عن طريق قيامها بإمداد المؤسسات الكبيرة باحتياجاتها من الموارد المصنعة او نصف المصنعة و التي تستخدمها كمدخلات في العملية الإنتاجيةبأسعار تنافسية في الأ سواق الخارجية.[1]

المبحث الثاني: التمويل التقليدي و الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أصبح موضوع التمويل من المواضيع الهامة التي تأخذ مكانا رئيسيا في مختلف الدول المتقدمة و النامية على حد سواء؛ و هذا من اجل رفع معدلات تنميتها و تحقيق استقرارها الاقتصادي و العمل على إشباع حاجياتها الأساسية و تنمية ثرواتها

[1] د. سليمان ناصر, **تمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**, مذكرة ماجيستير, جامعة ورقلة الجزائر؛ ص 7.

الوطنية ، من أجل التوصل إلى تحقيق هذا فان ذلك يتطلب البحث عن السبل و الأس اليب الكفيلة بإيجاد الحلول لمشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و مشكل تمويل هذه المؤسسات يفرض نفسه بقوة عند التطرق إلى هذا القطاع ، إذ يرجع مميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و احتياجاتها الخاصة من جهة و انعدام المؤسسات المتخصصة في تمويل هذا النوع من المؤسسات من جهة أخرى و ل لإلمام بموضوع التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سوف نتطرق في هذا المبحثإلى طرق تمويل البنوك التجارية و البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و الفرق بينهما .

المطلب الأول:البنوك التجارية و علاقتها بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعتبر البنوك التجارية واحدة من بين أهم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث أن تطوير و توسيع نشاط هذه المؤسسات يرتكز على العلاقة بينها و بين البنوك وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم البنوك التجاري و أنواعها و العلاقة التي تربط البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الفرع الأول: ماهية البنوك التجارية

1- نشأة البنوك التجارية :

إن أول من طرق باب البنوك التجارية هم الصيارفة في أوروبا و ايطاليا فقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصيارفة بقصد خفضها مقابل إيص الات لحفظ حقوق أصحاب الودائع وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك وهي إيداع الأموال و كان المودع اذا أراد ذهبه يعطي الصانع الإيصال و يأخذ الذهب

ومع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل ويبقى الذهب مكدسا في خزائن الصانع وقد تنبه الصانع إلى هده الحقيقة فصار يقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة و هكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية و هي الإ قراض

أما خلق النقود او إصدارها فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره الصانع ويعطيه للمقترض وخاصة بعدما أصبح الناس يثقون في هده الإيصالا ت لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت. ولم يكتف الصيارفة بمجرد قبول الودائع فقد عملوا على استثمار أموالهم الخاصة بإقراضها للغير نظير فوائد التي يحلون عليها منهم و في مرحلة لاحقة عملوا على استثمار الودائع التي لديهم بإقراضها للأشخاص نظير فائدة وقد حققوا من خلال دلك أرباحا طائلة

خلال تلك المرحلة من التاريخ تم إنشاء أول بنك منظم عام 1157 في مدينة فينيسيا الايطالية تلاه بنك للودائع في مدينة برشلونة الاسبانية عام 1401 بعدها بدأت البنوك بمفهومها الحديث بالظهور عام 1578 بايطاليا ثم عام 1609 في هولندا .[1]

2. مفهوم البنوك التجارية :

لقد احتلت البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة مكانة هامة في

[1] محمدي أحلام، **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** -دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية-وكالة بسكرة- خلال فترة 2016-2019، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،ص52

المنظومات الاقتصادية ، حيث اعتمدت البنوك التجارية أوعية ادخارية كبيرة وقنوات رئيسية للتمويل ، وقد تعددت أنواعها ، فتعددت بذلك تعاريفها ، فتميزت بعدة خصائص عن غيرها من البنوك الأخرى.

يمكن تعريف البنوك التجارية كالتالي:

❖**التعريف العلمي** :هو المؤسسة التي تقبل الودائع التي يتجاوز استحقاقها عاما واحدا مع توضيفها في قروض تستحق خلال مدة أقصاها سنة

❖**البنك التجاري**: هو المؤسسة التي تتعامل مع الدين أو الائتمان و هذا التعريف ينقصه الكثير مما تقوم به البنوك التجارية في الوقت الحاضر

❖**التعريف القانوني:** هي تلك البنوك التي تقدم خدمات بنكية بما فيها قبول الودائع بمختلف أنواعها واستخدامها مع موارد أخرى للبنك في الاستثمار كليا و في الإقراض جزئيا أو بأية طريقة يسمح بها القانون البنك التجاري: هو مؤسسة مسيرة بقواعد تجارية حيث أنها تشتري و تحول و تبيع حيث أنها تستعمل النقود كمادة أولية و تحولها إلى منتجات لتضعها تحت تصرف زبائنها ومن مميزاتها إنها تقوم بشراء المادة الأولية بالاقتراض و تبيع منتجاتها بالإقراض[1].

❖**التعريف الاقتصادي**: هي تلك المؤسسة التي تنصب عملياتها الرئيسية في تجميع النقود الفائضة التي لا تحتاجها أصحابها لغرض إقراضها للذين في أمس الحاجة إليها وفق أسس و قواعد معينة أو استخدامها في عمليات الخصم أو القرض بغرض

[1] محمدي أحلام,**مرجع سابق** ، ص 53

تحقيق الأمان ، السيولة و الربحية.

- **الأمان:** يكون ذلك بالثقة المتبادلة بين البنك و المودع كما يجب على البنك أن يكون حريصا على الأموال المودعة و تسليمها في آجالها المحددة

-**السيولة:** على البنك أن يحتفظ بأكبر قدر ممكن من الأموال لضمان استمرارية

-**الربحية** : بما أن البنك يعتبر مؤسسة اقتصادية مالية فإنه يسعى بدوره إلى تحقيق الربح و بذلك يجب أن يوظف الأموال الذي يحصل عليها ويقلل من نفقاته.[1]

3. أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى عدة أنواع و تتمثل في :

1- من حيث نشاطها و تغطيتها للمناطق الجغرافية

وتتمثل في :

✓البنوك التجارية العامة

هي تلك البنوك التي تقوم بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية بحيث تمنع ا لائتمان القصير و المتوسط الاجل كما انها تباشر نشاطها من خلال فروع او مكاتب على مستوى الدولة او خارجها ويقع مركزها الرئيسي في العاصمة او احدى المدن الكبرى .

[1] خوني جمال,**إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**, مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية, جامعة أم البواقي ، سنة 2014-2015 ، ص 62.

✓البنوك التجارية المحلية

ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا مثل مدينة او ولاية او إقليم محدد حيث تتميز هده البنوك بصغر حجمها و يقع المركز الرئيسي للبنك الفرعي في المنطقة المحددة .

2- من حيث حجم النشاط

و تتمثل فيما يلي:

▪بنوك الجملة :

ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر تعاملها مع المنشات الكبرى و كبار العملاء

▪بنوك التجزئة

وهي عكس النوع السابق حيث تقتصر في تعاملها مع المنشات الصغرى و صغار العملاء لاجتذاب اكبر عدد منهم و تتميز هده البنوك بما يتميز به متاجر التجزئة فهي منتشرة جغرافيا

3- من حيث عدد الفروع

و تتمثل فيما يلي :

✓بنوك السلاسل:

يوجد هدا النوع من البنوك التجارية في الولايات المتحدة فقط وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها اداريا و يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة و يقوم المركز الرئيسي بالتنسيق بين عمال الوحدات و نشاطاتها.

✓بنوك المجموعات:

انتشرت هده البنوك في الولايات المتحدة و دول غرب اوروبا و هي اشبه بـ الشركات القابضة التي تتولى انشاء عدة بنوك او شركات مالية فتملك رأسمالها و تشرف على سياستها و تقوم بتوجيهها و يتميز هدا النوع من البنوك بالطابع الا حتكاري .

✓البنوك الفردية :

هي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص، ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة أو تتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الاوراق المالية والاوراق التجارية المخصوصة، وغير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير وبدون خسائر، ويرجع السبب في ذلك أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها. [1]

[1]نويوة نور، **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة لنيل

4. خصائص البنوك التجارية :

تتمثل الخصائص فيما يلي :

- البنك التجاري هو مؤسسة ربحية تسعى إلى تحقيق أقصى ربح من خلال الاقتراض و إقراض الأموال
- يجمع البنك المدخرات و يقوم بقبول الودائع بمختلف صورها.
- تعتبر الأموال المودعة لدى البنك التجاري نقودا يمكن إستخدامها في تسوية الا لتزامات بواسطة الصكوك أو بطاقات الائتمان.
- لا يمارس البنك التجاري أية أعمال استثمارية في الأصول الحقيقية (لشراء عقارات أو إنشاء مصانع) بل يقتصر نشاطه على الاستثمار في الأصول المالية و فقط.
- إن المصدر الأكبر الذي تعتمد عليه البنوك التجارية هو الودائع الجارية نظرا لقابليتها السحب الفوري دون إشعار مسبق للبنك.[1]

الفرع الثاني: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1-النماذج :هناك نموذجين أساسيين يحددان طبيعة العلاقة بين البنوك التجارية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهما:

- النموذج الأمريكي:

شهادة ماستر, جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2017-2018، ص 13

[1] بوطبة صبرينة, **مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تحول البنوك الربوية إلى بنوك إسلا مية** ، مذكرة ماجيستر ،جامعة بسكرة ،سنة 2017، ص62

هو النموذج الأكثر استعمالا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بحيث نجد البنوك مقيدة بقوانين في ربط علاقات طويلة مع المؤسسات و هو ما يعطي فكرة واضحة حول التوجه نحو تفعيل دور الأسواق المالية في تمويل الاقتصاد الأمريكي.

ومن خصائص هذا النموذج نجد مايلي:

- يقوم البنك بدراسات تسمح له بمقارنة أداء المؤسسة الطالبة للتمويل مع المؤسسات النموذجية وبهذا يقوم البنك بتدارك خطر التمويل
- يوجد عقد مستقل بين البنك والمؤسسة ناتج عن كل عملية قرض
- لاجتناب خطر التمويل على مستوى المودعين يجب تنويع محفظة قروض البنك
- إن نوعية الأدوات المستخدمة في قياس خطر القرض و تنوع محفظة القروض من أسباب نجاح البنك ضمن هذا النموذج

-النموذج الألماني:

من أكثر الدول استعمالا لهذا النموذج هي ألمانيا و تعتبر البنوك الألمانية من أهم البنوك تطبيقا للنموذج حيث تشير الإحصائيات خلال 1991-1994 أن 83% من التمويل الخارجي للمؤسسات الألمانية كان مصدره القروض المصرفية وتتميز العلاقة ضمن هذا النموذج بالخصائص التالية:

- الشراكة المالية هي التي تقوم بتحديد العلاقة بين البنك و المؤسسة

- يقوم البنك بالمتابعة والمراقبة المستمرة من أجل التقليل من الآثار المحتملة لخطر القروض على مستوى المودعين
- يتدخل البنك الإيجابي في حالة وجود مشاكل في المؤسسة من أجل تسيير خطر القرض
- لابد من المعرفة المعمقة للمؤسسة من أجل تدارك البنك لخطر الشراكة المالية

2-طبيعة علاقة البنوك بالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة عبر مراحل نموها :

هناك علاقة عكسية بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و البنك و تتمثل في التمويل الذي يعد أهم شروط نشاطها من أجل نموها واستمرارها، أما البنك فهو التمويل بحد ذاته نظرا لإنشائه و مخاطرته كما أنه يؤثر على المؤسسة بالأساليب التمويلية المختلفة التي يقدمها لها وذلك من أجل زيادة الكفاءة الإنتاجية لديها و دعم قدراتها التنافسية لمواجهة المناخ الاقتصادي وذلك من خلال المراقبة المالية التي تتمثل في مختلف التمويلات المقدمة من طرف البنك طيلة مشوارها بدءا من إنشاءها و تجسيدها على أرض الواقع حتى نموها و تطورها

هناك مرحلتين تجمع بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و البنك هما:

أ- علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجديدة

البنوك تعتبر المصدر الأساسي في تمويل المؤسسة الصغيرة و المتوسطة وبهذا تتوجه هذه الاخيرة نحو البنك من أجل الاقتراض الا ان البنك يكون أكثر حذرا في مرحلة الإنشاء لأن خطر تقديم القرض المؤسسة يكون مرتفع جدا و ذلك للأسباب

التالية:

✓تكون المؤسسة في أولى مراحل إنشاءها معرضة للخطر و يشكل مالها آثار سلبية على مردودة المؤسسة

✓يقوم البنك بدراسة وذلك على اساس التقديرات فقط

✓تكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مرحلة الإنشاء مدعمة من طرف مؤسسات حكومية

✓عدم قدرة أصحاب هذه المؤسسة على تقديم ضمانات للحصول على القروض البنكية كما أنهم غير قادرين على إثبات قدراتهم .

ب- علاقة البنك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مرحلة النمو و التوسع

اذا حققت المؤسسة الصغيرة و المتوسطة نمو سريع لمستوى الإنتاج و المبيعات فتكون بذلك تجاوزت المرحلة الأولى و تغلبت على المصاعب و المعيقات سواء كانت مالية أو غيرها و تمت ادارتها بشكل جيد و بذلك ستحقق استقرار في تدفقاتها المالية و تحافظ على حصتها من المبيعات لمواجهة المنافسة السوقية وفي هذه الحالة يمكن للبنك تحديد المركز المالي الذي تتمتع به المؤسسة بكل دقة و ذلك نتيجة وجود معطيات مالية أو محاسبة واقعية و بالتالي يستطيع قياس خطر منح القروض الخاصة لدورة الاستغلال وبالرغم من وجود كل هذه المعلومات الا ان البنك يصبح مصدر لإحدى الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك يعود إلى خطر الائتمان لهذا النوع من المؤسسات الذي يكون مرتفع بسبب نقص

الضمانات و انعدام تسيير المخاطر.

وهذا ما يؤدي إلى تعثر العلاقة بين البنك و المؤسسة و بالتالي تخفض من استثماراتها و من مستويات التشغيل بها[1]

3-طرق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف البنك التجاري:

في ظل غياب مؤسسات ائتمانية متخصصة في التمويل تعتبر البنوك التجارية الممول الرئيسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر . حيث توفر مختلف القروض التي تصنف حسب طبيعة النشاط الممول و تتمثل في قروض الاستغلال و قروض الاستثمار.

1- قروض الاستغلال:

هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في فترة لا تتجاوز 12 شهرا.

- **القروض العامة**: وتسمى بذلك لأنها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل الأصل بعينه .

أ- تسهيلات الصندوق: وتعطى هذه القروض لتحقيق صعوبات السيولة المؤقتة

ب- المكشوف: وهو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية راس المال العامل.

[1] حيدوشي احمد ، زمار عامر، **آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق البنوك التجارية** -دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية(وكالة عين بسام)، ص 44

ج- قرض الربط: هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية تحققها شبه مؤكد كله مؤجل لأسباب خارجية.

2- قروض الاستثمار:

هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترة طويلة.

1- قروض متوسطة الأجل: وتكون القروض متوسطة موجهة لتمويل الاستثمارات التي لا تتجاوز 7 سنوات إطلالات و معدات النقل و تجهيزات الإنتاج بصفة عامة يوجد نوعين من القروض متوسطة الأجل

أ- القروض القابلة للتعبئة: في هذه الحالة يمكن للبنك إعادة خصم هذه القروض لدى البنك المركزي او اي مؤسسة مالية اخرى، كما يمكنه الحصول على السيولة في حالة ما احتاج إليها دون أن ينتظر تاريخ استحقاق القرض

ب- القروض غير القابلة للتعبئة: أما في هذه الحالة فلا يمكن للبنك إعادة خصم هذه القروض وبالتالي فهو مجبر على انتظار تاريخ استحقاق القرض، وهنا تظهر المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر

2- قروض طويلة الأجل: تلجأ المؤسسات إلى القروض طويلة الأجل نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكنها تغطيتها لوحدها و كذلك بسبب مدة الاستثمار قبل البدء في الحصول على العوائد و تكون مدة هذه القروض 7 سنوات و يمكن تمديدها إلى 20 سنة أحيانا.[1]

[1] نويوة نور,**دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**-دراسة حالة بنك

4-مشاكل و عقبات تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

إن القروض التي تقدمها البنوك لأصحاب المؤسسات للقيام بمشروعاتهم تواجهها العديد من المشاكل نذكر منها :

أ- محدودية التمويل المتعلقة بالحجم و المشروطة و الأولويات

في ظل الانفتاح الاقتصادي تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من محدودية تغطية احتياجاتها من حيث الحجم و المشروطة و الأولويات كما أن البنوك ترى عملية إقراض هذه المؤسسات ذات مخاطر لذلك لا تظهر حماسا لتمويلها بحجة عدم توفر ضمانات كافية وانا تكاليف إدارة عمليات الإقراض تعتبر عالية نسبيا و أمام هذا كله نجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تواجه ما يلي:

- عدم وجود جهة رسمية تقوم بتقديم قروض بضمان حكومي
- تعقيد الإجراءات و المبالغة في طلب الوثائق
- صغر قيمة القرض و إرتفاع نسبة الفوائد
- عدم وجود برامج لضمان المخاطر و المطالبة بضمانات كبيرة

ب- معوقات تتعلق بالتكاليف و الضمانات:

تعتمد مشكلة التمويل البنكي التي تتمثل في الفوائد المسبقة و تكاليف أخرى كانت رسمية أو غير رسمية من أخطر المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما أن قرارات البنك للتمويل مرتبطة أساسا بالضمانات قبل اي اعتبار آخر.

ج- مشاكل متعلقة بالشروط و مبادئ التمويل

الفلاحة و التنمية الريفية-وكالة المسيلة- خلال فترة 2012-2017 مذكرة ماستر أكاديمي ، جامعة المسيلة, ص 38.

يرى البنك أن معدلات فشل المشروعات الصغيرة كبير ولهذا يعتبر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيه خطورة مما يستوجب عليه القيام بدراسات و التأكد من صحة المعلومات المقدمة و دراسة جدوى المشروع و المردودية المحتملة كما يأخذ بعين الاعتبارعوامل أخرى أخطار تقلب الأسواق على المنشأة ...إلخ

د-الأسباب التي ترتكز عليها البنوك للامتناع عن تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

من الأسباب التي تمنع البنوك من تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي:

- نقص الخبرة الإدارية و التنظيمية لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ارتفاعاحتمال الوقوع في المشاكل و ربما الفشل الكامل
- ارتفاع تكاليف الخدمة أو المعاملة البنكية في تمويل المؤسسات الصغيرة بسبب المبلغ الصغير للقرض
- العجز عن توفير الضمانات البنكية المطلوبة نتيجة نقص الخبرة و الكفاءة في التعامل النظام المصرفي
- عدم تمكن المؤسسات من توثيق المعلومات كالسجلات المحاسبية والبيانات المالية التي تحكم على كفاءة المؤسسة
- عدم قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على توفير الضمانات للقروض التي

ترغب في الحصول عليها من البنوك التجارية إضافة إلى سعر الفائدة.[1]

المطلب الثاني: بدائل التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

في نطاق الاهتمام بتمويل المؤسسات كجزء لا يتجزأ من عملية التنمية و في ظروف صعوبة التمويل من البنوك التجارية في إطارها التقليدي كان لا بد من إيجاد مؤسسات جديدة تستهدف تمويل هذه المؤسسات و تنميتها بشروط و ظروف أفضل و سنقتصر هنا إلى البنوك الإسلامية باعتبارها أهم هذه المؤسسات

الفرع الأول: ماهية البنوك الإسلامية

1-نشأة و تعريف البنوك الإسلامية:

ظهرت فكرة البنوك الإسلامية منذ منتصف الثلاثينات من القرن العشرين, وفي سنة 1971 ثم انشاء بنك ناصر الاجتماعي بالقاهرة كأول بنك ينص على عدم التعامل بالفائدة أخذا و عطاءا, و التي دعت الى ضرورة التخلي عن التعامل مع البنوك التقليدية ووضع نموذج للبنك الاسلامي في مجالات لا تتعارض مع الشريعة الاسلامي

لقد اعطت عدة تعاريف للبنك الإسلامي ،إذ لا يوجد تعريف موحد متفق عليه ،إلا أنها تجتمع معظمها على المضامين الاساسية و من بينها:

التعريف الأول: عرفتها اتفاقية انشاء الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية بانها تلك البنوك او المؤسسات التي ينص قانون انشائها و نظامها الاساسي صراحة على الا

[1] هدى بوشامة ،**التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**- دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية -وكالة أم البواقي- 2011-2012 ، مذكرة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة أم البواقي, ص 75

التزام بمبادئ الشريعة الاسلامية و على عدم التعامل بالفائدة اخذا و عطاءا.[1]

التعريف الثاني: كما عرفه الدكتور عبد الرحمان يسرى بانه مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها و نشاطاتها الاستثمارية و ادارتها لجميع اعمالها بالشريعة الاسلا مية و مقاصدها و كذلك بأهداف المجتمع الاسلامي داخليا و خارجيا.[2]

التعريف الثالث: عرفها جمال الغريب على أنها كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية مع التزامها باجتناب الفائدة الربوية بوصفها كعامل محرم شرعا.[3]

نستنتج من التعاريف السابقة ما يلي:

- البنك الإسلامي مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخذا و عطاء
- البنك الإسلامي يسعى الى محاولة الالتزام بتطبيق الشريعة الإسلامية في معاملاته
- يسعى البنك الإسلاميإلى تحقيق النفع العام[4]

و كتعريف شامل للبنك الإسلامي يمكن القول بأنه مؤسسة مالية نقدية تسعى الى تعبئة الموارد و توظيفها في مشاريع تتوافق و مبادئ الشريعة الإسلامية ملتزمة

---

[1] سمير هربان ، دكتور عبد الرزاق فوزي، **صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة** ، دراسة حالة ، مجموعة لبنك الإسلامي للتنمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، سنة 2014 – 2015 ، ص 41.

[2] مطهري كمال ، د. سالم عبد العزيز، **دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة** ، دراسة حالة ، بنك البركة والبنك القرض الشعبي الجزائري , مذكرة ماجستير، جامعة وهران ، سنة 2011 – 2012 ، ص 16.

[3] نوال بن عمارة، **محاسبة البنوك الإسلامية** ، دراسة حالة بنك البركة الجزائري ، ملتقى الوطني الأ ول حول المؤسسة الاقتصادية، 2003.

[4] سمير هربان ، دكتور عبد الرزاق فوزي، **مرجع سابق،** ص 42.

بعدم التعامل بالربا أخذا و عطاء[1]

2-خصائص البنوك الإسلامية:

يمكن ذكر أهم الخصائص التي تحدد البنوك الإسلامية فيما يلي:

- استبعاد التعامل بالفائدة فيصيغ التمويل في البنوك الإسلامية, حيث تشكل هذه الخاصية المعلم الرئيسي في البنوك الإسلامية
- توجيه التمويل نحو الاستثمار الحقيقي, حيث يهدف هذا الاستثمار الى امتزاج عناصر الإنتاجببعضها البعض و بالتالي فان اي ربح ينتج عن هذا الاستثمار يكون ربحا حقيقيا
- التنوع و التعدد لصيغ التمويل في البنوك الإسلامية حيث يتناسب مع تعدد النشاطات الاقتصادية
- التركيز على تنمية طاقات الفرد و على حاجاته و مهاراته الريادية و الإبداعية حيث يكون التمويل قاعدة الانطلاق التي يعول عليها في تقدم المجتمع
- توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة و يربي فيه صفة الأمانة و الثقة و الإخلا ص في إتقان العمل, مما يوفر سبل اكبر لنجاح المشروع[2]

3-أهداف البنوك الإسلامية: تستهدف البنوك الإسلامية عدة أهداف منها:

أ- الهدف التنموي:

- الغاء الفائدة و تخفيض تكاليف المشاريع و هدا يؤدي الى تشجيع الاستثمار بـ النسبة لفئة الحرفيين

[1] مطهري كمال ، د. سالم عبد العزيز, **المرجع السابق** ، ص 16.

[2] سمير هربان ، المرجع السابق ، ص 47.

و بالتالي خلق فرص جديدة و منه تتسع قاعدة العاملين و القضاء على البطالة فيزداد الدخل الوطني

- تنمية الوعي الادخاري و تشجيع الاستثمارات و ذلك بإيجاد فرص و صيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع قدرة و مطالب الأفراد و المؤسسات
- العمل من اجل المحافظة على الأموال داخل الوطن و بذلك يزداد الاعتماد على الموارد و الامكانيات الذاتية الأساسية التي توظف داخل البلدان الإسلامية.

ب- الهدف الاستثماري:

- تعمل البنوك الإسلامية على تشجيع عمليات الاستثمار من خلال استقطاب رؤوس الاموال و توظيفها في المجالات الاقتصادية و فقا لصيغ التمويل الاسلا مي و تحقيق التقدم الاقتصادي و العمل على توفير الخدمات

و الاستشارات الاقتصادية و المالية للحفاظ على الاموال و تنميتها

ج-الهدف الاجتماعي:

- تعمل البنوك الاسلامية على الموازنة بين تحقيق الربح الاقتصادي و بين تحقيق الربحية الاجتماعية و ذلك بالجمع بين الاهداف العامة لأي مشروع و تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال:
- التدقيق في مجالات التوظيف التي يقوم البنك بتمويلها و التأكد من سلامتها و قدرتها على سداد التمويل
- ان يحقق التوظيف مجالا لرفع مستوى العمالة و يسمح عائده بتقديم خدمات اجتماعية لأفراد المجتمع

الفرع الثاني: أساليب التمويل في البنوك الإسلامية

سنتطرق اولا الى مفهوم التمويل الإسلامي:

1-مفهوم التمويل الإسلامي: يعد نظام التمويل في البنوك الإسلامية نظاما مستقرا ومرن يهدف إلى ترسيخ مبدأ التعاون والحرية حيث تحكمه قيم وقواعد تعود بـ المنفعة على طرفي التبادل وبالتالي لا يربح طرف على حساب الآخر ويعتبر التمويل الإسلامي بمثابة تقنيات كتمويل بديل لنظام المعمول به في البنوك التقليدية.[1]

الشكل رقم 1: صيغ وأساليب التمويل في البنوك الإسلامية

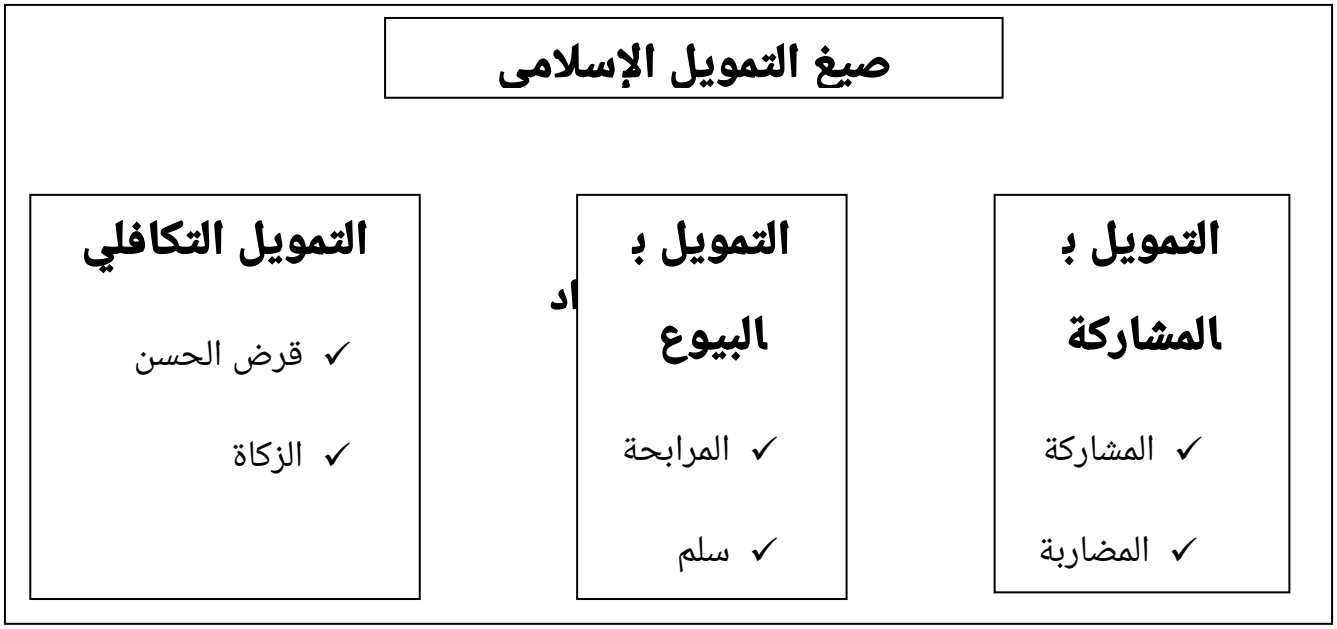

المصدر : من اعداد الطالبتي

هناك عدة تقسيمات لأساليب صيغ التمويل في البنوك الاسلامية و هي كالتالي:

2-صيغ التمويل في البنوك الاسلامية

أ-صيغ التمويل القائمة على المشاركة:

[1] ريحان شريف ، يمود إيمان, **بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**, مذكرة ماجستير , جامعة باجي مختار ، عنابة ، ص 180.

- **صيغة المشاركة:**

تعريف المشاركة: تعرف على انها اسلوب تمويلي يشترك بموجبه البنك الاسلامي مع طرف او اطراف اخرى بأموال مشتركة بينهم و يوزع الربح بينهما بحسب ما يتفقان عليه, اما الخسارة فحسب مساهمة كل طرف في راس المال اي تمويل كل منهما, حيث تربط البنك مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة علاقة شريك بشريك[1]

أنواع المشاركة: تطبق المشاركة في البنوك الاسلامية و تأخذ عدة اشكال اهمها:

▪**المشاركة المؤقتة (المنتهية):** و هي اشتراك البنك الاسلامي مع طرف او اكثر في تمويل صفقة تجارية معينة و لفترة معينة كاستيراد سلعة, و تنتهي العملية ببيع تلك السلعة و حصول كل طرف على نصيبه من الربح

▪**المشاركة الدائمة:** هي اشتراك البنك في مشروع معين بهدف الربح دون ان يتم تحديد مدة معينة لانتهاء هذه الشراكة اي مشاركة طويلة الاجل

▪**المشاركة المتناقصة**: و هي اشتراك البنك الاسلامي مع شريك او اكثر في إنشاء مشروع معين, حيث يساهم البنك الاسلامي و الشركاء في راس مال المشروع بنسب معينة, على أن يقوم الشريك الاخر بشراء حصة البنك تدريجيا من الارباح التي يحصل عليها حتى تنتقل حصة البنك بالكامل من المشروع إلى الشريك الآخربنسبة 100%حيث يصبح تمويل البنك و مساهمته صفرا, و بذلك يخرج البنك من المشاركة في نهاية الفترة المنصوص عليها في العقد[2]

---

[1]مطهري كمال ، د. سالم عبد العزيز, **المرجع السابق** ، ص 124.

[2] سميرة مناصرة, **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين التمويل التقليدي و التمويل المستحدث** دراسة حالة-ام البواقي- ، أطروحة الدكتوراة, جامعة العربي بن مهيدي-ام البواقي- , ص 183.

شروط المشاركة: يرتبط التمويل بالمشاركة بشروط يجب توفرها و التي تتمثل فيما يلي:

شروط خاصة بتوزيع الارباح او الخسارة:

-ان يكون التوزيع وفقا لنسب معينة وواضحة يتم الاتفاق عليها و لا يحدد مقدار الربح مسبقا

-في حالة الخسارة فان التوزيع يتم بنفس النسب ما اذا كانت الخسارة بسبب ظروف لا تقع تحت سيطرة الشركاء

-اما اذا كانت الخسارة تقصير من الشريك القائم على ادارة المشروع فانه يتحمل وحده الضرر

الشروط الخاصة بالتنفيذ:

-قيام الشريك المشرف على ادارة المشروع بممارسة انشطة تتعلق بالمشروع بالأصالة عن نفسه و نيابة عن الشريك الاخر (البنك)

-يمتنع على الشريك المشرف دفع مال الشركة للغير بغرض المضاربة او توكيل طرف ث الث دون الرجوع الى البنك

-لا يجوز للمشرف خلط مال المشروع بماله الخاص.[1]

- **صيغة المضاربة:**

تعريف المضاربة: المضاربة هي اتفاق بين طرفين يبذل احدهما فيه ماله و يبذل الا خر جهده و نشاطه في العمل بهذا المال حيث يقدم البنك المال اللازم للصفقة و يقدم صاحب المؤسسة الصغيرة و المتوسطة جهده و يكون الربح بينهما على حسب

[1] Présentation power point، **صيغ التمويل الإسلامي** .

ما يشترطانه و يطلق على الطرف الاول رب المال او المقارض الذي عليه ان يتحمل عبئ الخسارة لوحده اذا ما وقعت و الطرف الثاني رب العمل او المضارب و لا يتحمل من الخسارة شيئا الا ضياع جهده ما دامت الخسارة لم تكن سبب تقصير منه او اهمال[1]

انواع المضاربة:

هناك نوعين من المضاربة و هما:

- **المضاربة المطلقة:** في هذا النوع من المضاربة تترك حرية التصرف في اطار احكام الشريعة الاسلامية, و الهدف منها هو تحقيق الارباح فيدفع رب المال الى المضارب قدرا من المال يعمل فيه و له كامل الحق في توكيل غيره في استثمار هذه الاموال و من دون تعيين نوع العمل و المكان و الزمان و يمكن ان يرافق هذه المضاربة المطلقة تفويض عام او اذن صريح من رب المال الى المضارب ببعض التصرفات
- **المضاربة المقيدة:** و في هذا النوع من المضاربة يتم وضع قيود بالمكان و الزمان او لا يتم البيع او الشراء الا من شخص معين او اي شرط يضعه رب العمل لتقييد المضارب و بذلك تتيح للبنوك متابعة اموالها بالوجه السليم[2].

شروط المضاربة: هناك شروط يجب توفرها من اجل صحة المضاربة وهي كالتالي:

-ان يكون المال الذي يستخدم في المضاربة نقودا

-ان يكون راس المال معلوم غير مجهول المقدار

[1] سمير هربان, **مرجع السابق** ، ص 70.

[2] سمير منصارة, **المرجع السابق** ، ص 181.

-ان لا يكون المال دينا في ذمة المضارب عند ابتداء المضاربة

-ان تكون حصة المضارب من الارباح نسبة معلومة و ليست محددة بمبلغ ثابت

-اعطاء المضارب حرية التصرف في الاموال الخاصة بالمضاربة

-الاتفاق على اجل المضاربة[1]

- **صيغة المزارعة**: و هي عقد من عقود الاستثمار الزراعي يتعاقد عليها مالك الا رض و المزارع على ان تكون الارض و البذور من المالك و يقوم المزارع بالعمل الزراعي على ان يكون الانتاج بنسبة معينة لكل واحد منهما

و يتم التمويل من خلال شراء البنك الاسلامي للأراضي و الاسمدة و الآلات لتوفيرها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- **صيغة المساقاة**: هي عقد يقوم على تقديم الثروة النباتية الزرع و الاشجار المثمرة المحددة للمالك (البنك) الى العامل ليقوم باستغلالها و تنميتها(الري او السقي و الرعاية) على اساس ان يوزع الناتج في الثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها.

لأن هذه الصيغ أي المساقاة والمزارعة لا تستعملها بكثرة البنوك الإسلامية لأن مجال تطبيقها هو قطاع الزراعة بينما لا تمول البنوك الإسلامية هذا القطاع إلا بحجم ضئيل.[2]

ب-صيغ التمويل القائمة على البيوع:

- **صيغة المرابحة:**

---

[1] Présentation power point، **صيغ التمويل الإسلامي** .

[2] سمير منصارة, **المرجع السابق** ، ص 188.

تعريف المرابحة: نقصد بالمرابحة المتاجرة كما هو متعارف عليه اليوم.

لغة: مصدر من الربح و هو الزيادة.

اصطلاحا: بيع بمثل الثمن الاول مع زيادة الربح.[1]

و هي نوع من انواع البيوع و هي بيع بضاعة بنفس السعر التي اشتراها بها البائع مع اضافة ربح معلوم بنسبة من سعر الشراء او مبلغ اضافي محدد مسبقا بناءا على وعد بالشراء من العميل و هي ان يوقع عقد بين من يريد شراء بضاعة و البنوك الاسلامية حيث تقوم البنوك الاسلامية بشراء البضاعة و من ثم تضيف على الثمن الاصلي مبلغ اضافي و تبيعها لمن يريد شراء البضاعة اي العميل عن طريق اقساط يدفعها العميل[2].

شروط المرابحة: هناك شروط تتعلق ببيع المرابحة تتمثل في النقاط التالية:

أن يكون ثمن السلعة المشترات معلومة للمشتري.

أن يكون الربح الذي يحصل عليه البائع معلوم لأنه يمثل جزء من ثمن السلعة.

أن يكون رأس المال من دواة الأمثال)يسهل عده وقياسه(وذلك مثل: المكيلات و الموزونات.

أن لا يكون الثمن المتفق عليه مقابل كنسبة من أموال الربا.

- **صيغة السلم:**

تعريف السلم: يعرف السلم في الاصطلاح الفقهي على انه (بيع اجل بعاجل).

او هو بيع يتقدم فيه راس المال (اي الثمن) و يتأخر فيه المثمن (اي المبيع) لأجل

---

[1] Attoublog.com، **أساليب وصيغ تمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة** يوم السبت 31 جانفي

[2] **موقع ويكيبيديا**

مسمى[1]

و يطلق عليه ايضا اسم البيع الفوري الحاضر الثمن الاجل البضاعة, و يقوم البنك في هذه الحالة بدفع ثمن البضاعة اجلا, و تسلم البضاعة عاجلا, فهو بيع اجل بعاجل.[2]

شروط تتعلق برأسمال السلم: تتمثل اهم الشروط المتعلقة بصيغة السلم فيما يلي:

- ان يكون راس المال معلوم الجنس و ان يكون المسلم فيه مضبوطا بالصفة تنتفي عنه الجهالة و التي يختلف الثمن باختلافها, و ان يكون معلوم المقدار بالكيل و بـ الوزن و بالعدد.
- و أن يكون لأجل معلوم, و يتم بيان مكان التسليم[3]

- **صيغة الإستصناع:**

تعريف الاستصناع: هو عقد بموجبه يكلف الصناع بصناعة شيء محدد الجنس و الـ نوع و الصفة و أن يكون هذاالشيء مما يجري فيه التعامل بين الناس و يتم الاتفاق على الإستصناع خلال اجل معين كما يجوز عدم تحديد الاجل

من خلال عقد الإستصناع يتم تكليف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصناعة سلع معينة بصفات محددة و تسليمها الى البنوك التي تتولى تسويقها, و بهذا فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقوم بإنتاج سلع مطلوبة من السوق او من المؤسسات الكبيرة و بهذا تتمكن من التخلص من المشاكل التمويلية (التمويل يقدمه البنك) و التنظيمية و التسويقية و ايضا التقنية دون التعرض لخطر الديون و احتمالا

---

[1] **موقع ويكيبيديا**

[2] Attoublog.com، **أساليب والصيغ تمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة** يوم السبت 31 جانفي

[3] Attoublog.com ، المرجع السابق

ات عدم السداد.[1]

- **صيغة الاجارة:**

تعريف الاجارة: و هي التزام تعاقدي يقضي بتأجير اجهزة و ادوات انتاجية او عقارات من وحدة مالية تمتلكها الى وحدة انتاجية تستخدمها لفترة معينة مقابل اقساط محددة .

انواع الاجارة: هناك نوعين من الاجارة و هما:

✓ **تأجير تشغيلي:** يقوم على تمليك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستأجرة منفعة أصل معين لمدة محددة, على أن يتم اعادة الاصل للبنك الاسلامي في نهاية مدة الإيجار, ليتمكن مالكه من اعادة تأجيره لطرف اخر.

✓**تأجير تمويلي:** يتم بموجبه اطفاء كامل قيمة الاصل المؤجر خلال فترة التعاقد كما يتضمن ايجار اصول معينة يتم اختيارها بواسطة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستأجرة من المورد لهذه الاصول و يقوم المؤجر بشرائها و تأجيرهاللمستأجر مقابل التزام المستأجر بدفع اقساط الايجار المتفق عليها في المواعيد المحددة, كما انه يمثل الاستئجار الذي لا يتضمن خدمات الصيانة و لا يمكن الغائه من قبل المستأجر, و من حق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستأجرة شراء الاصل في نهاية المدة ان رغبت في ذلك[2]

ج- أساليب التمويل القائمة التكافل:

- **القرض الحسن:**هو عقد بين طرفي أحدهما المقرض والثاني المقترض يتم

---

[1] Attoublog.com، **المرجع السابق**

[2] سميرة منصارة، **المرجع السابق**، ص 187.

بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض حيث يقوم المقترض برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما.[1]

يضاف إليه كلمة "حسن" إلى القرض لكي يتم التفريق بينه وبين القرض بـ الفائدة.

ولعدم وجود العائد فإن البنوك الإسلامية لا تقدم القروض الحسنة إلا على نطاق ضيق ولعدد محدود من العملاء.

- **الزكاة**:

لغة: مشتركة بين النماء و الطهارة

اصطلاحا: هي حق واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص

و تتميز الزكاة بمجموعة من الخصائص تجعلها اداة مهمة من صيغ التمويل الاسلامي و من بينها:

استمراريتها, و انتظام تدفق حصيلتها

فعاليتها في اعادة توزيع الدخل بين الافراد[2]

المطلب الثالث: الفرق بين البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية:

- هناك فروق عديدة بين المؤسستين من حيث الهدف و الانشطة و الشكل و ضمان الربح و الخسارة و هي كالتالي:

---

[1] سليمان ناصر, **تمويل المؤسسة المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**, مذكرة ماجستير, جامعة ورقلة ، ص 9.

[2] ضياء ناروز, **مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر بين وسائل التمويل التقليدية والإسلامية**, دراسة مقارنة ، دار تعليم الجامعي الإسكندرية ، ص 224.

الفرع الاول: من حيث الهدف و الانشطة

- **من حيث الهدف:** يسعى المصرف الاسلامي الى تحقيق اهداف اجتماعية و اهداف استثمارية و مالية مباشرة و تنمية المجتمع الاسلامي مع الالتزام بقواعد الشريعة الاسلامية بكافة المعاملات المصرفية مع عدم اغفال عامل تحقيق الربح, بينما البنك التقليدي يسعى بصفة اساسية لتحقيق اعلى ربحية و فائدة ممكنة دون النظر الى تنمية المجتمع من عدمه, كما انه و سيط بين المقرض و المقترض بفائدة.
- **من حيث الانشطة:** يركز البنك التقليدي على منح القروض مقابل فائدة محددة سلفا فأماإقراض بفائدة أو اقتراض بفائدة, بينما يتميز البنك الاسلامي بخصوصية اساليب استثمار امواله حسب الشريعة الإسلامية من بيع و شراء و تجارة و مرابحة و مضاربة و مشاركة و سلم و استصناع و تأجير.

الفرع الثاني:من حيث الشكل و ضمان الربح و الخسارة

- **من حيث الشكل:** البنوك الإسلامية تشمل على أكثر من شكل فهي تقوم بمشروعات عقارية و زراعية و صناعية او تمويلها, في حين البنوك التقليدية تكون اما تجارية او عقارية او صناعية و هي في كل الانواع تمول عن طريق منح القرض بفائدة
- **من حيث التكيف الشرعي:** في البنوك الاسلامية يكون مضاربا او مشاركا او رب المال او صانعا او بائعا او مشتريا, بينما في البنوك التقليدية تقبل الودائع من الافراد و تقديمها كقروض لأفراد و مؤسسات اخرى, فيكون البنك وسيطا بين المقرض و المقترض بفائدة

- من حيث ضمان الربح و الخسارة: البنك الاسلامي بالنسبة للودائع غير ضامن ا لا في حالات التعدي او التقصير او مخالفة الشروط أو العرف التجاري أما البنك التقليدي فهو ضامن لأنه يقرض و يقترض بفائدة
- **من حيث التكافل الاجتماعي:** البنوك التقليدية لا تندرج تحت أنشطتها أية أمور اجتماعية, فيما البنوك الإسلامية تعد احدى خصوصياتها تحقيق التكافل ا لاجتماعي عن طريق احياء فريضة الزكاة و القرض الحسن

و من هنا نشير ان اهداف البنوك الاسلامية هي تحقيق الربح و النمو في الا قتصاد كما البنوك التقليدية أما الهدف الأبرز للبنوك الاسلامية و التي يميزها عن التقليدية في توفير الاموال اللازمة لأصحاب الاعمال بطرق تتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية بغرض دعم المؤسسات الاقتصادية و تشجيع الاستثمارات و عدم الاكتناز من خلال ايجاد فرص و صيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع المؤسسات و تشجيع التكافل الاجتماعي من خلال الزكاة.[1]

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

في هذا المبحث سنتناول دارسات سابقة التي تناولت موضوع بحثنا ثمت وضيح مكانة دارستنا الحالية من هذه الدارسات.

المطلب الأول: الدراسات السابقة في الموضوع

الدراسة رقم (1) بعنوان: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة وهي دارسة الباحثة الحاج علي حليمة مقدمة في إطار مذكرة ماجيستر بجامعة قسنطينة 2008 تدور

[1] مناف قمان، **الصيرفة الإسلامية**، الفرق بين البنك التقليدي والإسلامي, مقال ضمن سلسلة من المقالاتفي ملف بعنوان الصيرفة الاسلامية, سنة 2016/10/1.

إشكالية الدراسة الرئيسية ٠ هل تلبي مصادر التمويل المتاحة متطلبات المؤسسات الصغيرة التمويلية .

وقدمت الباحثة الفرضيات التالية :

- المؤسسات الصغيرة في الجزائر تعاني من صعوبات في الحصول على مصادر تمويل الضرورية لاستمرارية نشاطاتها وتوسعها.

- الشروط التي تفرضها البنوك والمؤسسات المالية على المؤسسات الصغيرة المستعصية.

الهدف من هذه الدارسة هو رصد مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة و قد استخدمت المنهج الوصفي ودارسة حالة و أجريت الدارسة على عينة من المؤسسات الصغيرة لمدينة قسنطينة عن طريق توجيه استبيان لجمع المعلومات اللازمة للدارسة ٠ كذلك مقابلات شخصية والوثائق الرسمية لاستكمال الدارسة الميدانية إلى أن معظم المؤسسات الصغيرة تجد صعوبة للحصول على مصادر تمويل من البنوك و المؤسسات المالية .

الدراسة رقم (2): بعنوان واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها حالة الجزائر.

وهي دارسة للباحث عثمان لخلف مقدمة في إطار أطروحة دكتوراه في العلوم الا قتصادية بجامعة الجزائر 2003 – 2004.

لقد حاولت هذه الدارسة التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الوقوف على الدور الذي تلعبه في مضي الاقتصادات التامة وابراز أثر الاستراتيجية التنموية التي اعتمدتها في الجزائر كما اعتمدت هذه الدارسة على جملة من المناهج

المستخدمة,استهلت المنهج التاريخي عندما تعرضت إلى مراحل.

تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في استراتيجيات التنمية الشاملة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا أما المنهج التحليلي عندما تناولت دارسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من زاوية وقدرتها التنافسية ودارسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى المنهج الوصفي .

وقد توصلت هذه الدارسة في الأخير إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر منفذا إحصائي لتدعيم اقتصاديات الدول النامية الخاصة.

إن استراتيجية التنمية في الجزائر تعتبر عائقا على تطور نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وان تدخل الدولة في مجال سياسة التنمية وترقية هذا القطاع يبقى دون المستوى المنتظر منه.

الدراسة رقم (3) بعنوان" دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"

وهي دراسة للباحث لوكادير مالحة مقدمة في إطار مذكرة ماجيستر بجامعة تيزي وزو2012 ° تدور إشكالية الدارسة الرئيسية إلى مدى مساهمة البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل اللازم لها .

حيث قامت بدارسة الموضوع من المنظور القانوني مستعينة بالقوانين التشريعية المنصوص بها في هذا وقد توصلت إلى نتائج أبرزها:

- إلغاء التخصص المصرفي من خلال مزاولة البنوك لأنشطة معرفية واسعة.
- غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر

- خلق آليات قانونية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب محدودية قدرتها الفنية والتقنية والمالية التي تعرقل نموها

الدراسة رقم (4) بعنوان: استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

وهي دارسة عبد الحكيم عمران مقدمة في إطار مذكرة ماجستير في الاستراتيجية بجامعة المسيلة 2007 تهدف هذه الدارسة إلى التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ومعرفة مدى أهمية الاستراتيجية في هذا القطاع وتوجيه أصحاب القرار وخصوصا البنوك التجارية نحو الاهتمام بها وقد اعتمد الباحث على استخدام المناهج التالية:

المنهج الوصفي في وصف وتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الصعوبات التي تواجهها وتصنيفاتها المختلفة واستخدام المنهج التاريخي للتطرق إلى مرحلة تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اما منهج دراسة الحالة من خلال عرض الحالة و كيفية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببعض الإحصائيات ، وقد توصل إلى مجموعة من نتائج نذكر من بينها .

- أن الأهمية الاستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجلى بكل وضوح لما تمثله من نسبة معتبرة ضمن العدد الإجمالي لها.

- قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينقصه توفير الوسائل المادية والبشرية اللا زمة ، حيث وجدت الدراسة أنه على مستوى أغلب البنوك محل الدراسة لا يوجد إطار واحد مكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة رقم 5: بعنوان " الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و

المتوسطة بالجزائر"

وهي دارسة الباحث محمد زيد ان مقدمة في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السابع.

تناول الباحث في دارسة الإشكالية ومدى أهمية الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأما النتائج المتوسل إليها فتمثلت في النقاط التالية :

- صعوبة إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسات بسبب مشكل العقار.
- نقص مصادر التمويل بسبب الشروط المفروضة على القروض والضمانات المطلوبة من البنوك ، وعدم الاستفادة من التمويل المباشر عن سوق القيم المنقولة ، وعلى الرغم من استحداث الآليات والهياكل الجديدة للمساعدة في التمويل إلا أن المشكل يبقى مطروحا أمام هذه المؤسسات.

الدراسة رقم6 بعنوان: المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها.

وهي دارسة الباحث منصور بن عمارة مقدمة في ورقة بحثية من جامعة باجي مختار عنابة

تناول الباحث في دارسة الإشكالية دور البنوك في تمويل المؤسسات المصغرة ومن بين أهداف الدارسة :

- التطرق إلى مفهوم المؤسسات المصغرة .
- مدى قدرتها على التأقلم مع الوضع الاقتصادي الحالي وعلى المنافسة.

دور البنك في تمويل المؤسسات المصغرة.

أما الاقتراحات التي توصلت إليها الدارسة لتخفيف من عبئ الأزمة.

- إنشاء مؤسسات مصغرة في إطار هذا الجهاز الذي ينص على مساهمة كل من المستثمر من جهة الوكالة لدعم وتشغيل الشباب و البنك من جهة اخرى الذي لا يمكن تجاهل دوره الرئيسي في عملية التمويل.

- إقبال الجزائر على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بغرض تخفيف من معاناة الشريحة الشبانية و إدماجها في سوق العمل ٠واثبات وجودها اقتصاديا.

- لا بد من وجود ترابط وتنسيق بين البنك والوكالة وأكثر ترابط في دارسة المشاريع الاستثمارية ٠دارسة جيدة من جميع النواحي من اجل الوصول إلى الهدف المبتغى و المتمثل في تحقيق مردودية فعالة.

الدراسة رقم 7 بعنوان " دور التمويل في تنمية المشاريع المصغرة.

دارسة تطبيقية على المشاريع الممولة من المؤسسات الإقراض في قطاع غزة ٠هي دارسة للباحث ٠حنين جلال الدماغ مقدمة في إطار مذكرة ماجيستر لجامعة الأزهر سنة2010 ٠تدور إشكالية الباحث في تحليل دور التمويل المقدم من مؤسسات الاقتر اض في تنمية المشاريع النسائية الصغيرة في قطاع غزة في الفترة الممتدة بين 1990-2008 لمعرفة دور التمويل بين مؤسسات الاقتراض وأثارها على المؤشرات الا قتصادية ٠ولقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- عدم وجود ارتباط بين عدد القروض المقدمة من مؤسسات الاقتراض وبين ارتفاع رأسمال المشروع.

- لا يمثل عدد القروض المقدمة من مؤسسات الاقتراض على ارتفاع وانخفاض نسبة التمويل المقدم.

- هناك تفضيل لتطبيق أساليب التمويل الإسلامي.

المطلب الثاني : اوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة.

الجدول أدناه يوضح لنا الدراسات السابقة في الموضوع مقارنة بدراستنا الحالية:

جدول رقم 10: مقارنة بين دراستنا الحالية و الدراسات السابقة.

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة رقم (01)	تشبه الدراسة دراستنا من حيث الهدف وهو رصد مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	اختلاف هذه الدراسة عن دراستنا في اعتمادها على عملية الاستبيان والمقابلات الشخصية.
الدراسة رقم (02)	تناولت هذه الدراسة في التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	اختلاف الدراسة عن دراستنا في الوقوف إلى الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مضي اقتصاديات البلدان النامية.
الدراسة	تناولت هذه الدراسة على دور البنوك	اختلفت الدراسة عن دراستنا وذلك

رقم (03)	في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتشابهت مع دراستنا في إشكالية الدراسة إلى مدى مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	لاعتمادها للموضوع من المنظور القانوني المنصوص بها في هذا السياق.
الدراسة رقم (04)	تشبه الدراسة من خلال عرض كيفية تمويل البنوك والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببعض الإحصائيات.	اختلفت الدراسة عن دراستنا من حيث هدفها وهو التعرف إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط.
الدراسة رقم (05)	تشبه دراستنا في توضيح دور البنوك في عملية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	اختلفت الدراسة عن دراستنا في تناولها على إجمالي الهياكل الداعمة ولم تتخصص أو تحدد الهياكل الداعمة
الدراسة رقم (06)	اعتمدت الدراسة على أهمية البنوك في عملية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	اختلفت الدراسة عن دراستنا حيث أنها اعتمدت فقط على تمويل البنك ٭وعلى بيانات قديمة.
الدراسة رقم (07)	تشبه الدراسة دراستنا في هدفها و التي تهدف إلى دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و	اختلفت الدراسة عن دراستنا حيث أنها تناولت دور التمويل المقدم من طرف المؤسسات على تنمية

	المتوسطة.	المشاريع النسائية.

المصدر: من اعداد الطالبتين

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم التوصل إليه في الفصل الأول و هو صعوبة وضع تعريف عالمي موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة راجع إلى ظروف و أسباب خاصة بكل دولة و المعايير التي تحددها كما تأخذ هذه المؤسسات أشكال متنوعة و عديدة و هي تجتمع على مجموعة من الخصائص التي تبرز أهمية دعمها نظرا لدورها في تحقيق مجموعة من المساهمات في التنمية الاقتصادية و مساهمتها في إنعاش الاقتصاد الوطني و تنميته لذلك كرست الدولة الجزائية جهودا هائلة لترقية و تطوير هذا القطاع من خلال الهيئات الحكومية و هياكل الدعم التي اعتمدتها الجزائر كإحدى الوسائل الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و تطرقنا أيضا إلى مصادر تمويل هذه المؤسسات و إلى المشاكل التمويلية التي تواجهها ، بحيث نجد أن هذه المؤسسات تواجه صعوبات كثيرة في الحصول على الموارد المالية اللازمة لتمويل جميع أنشطتها سواء التقليدية أو البدائل المستحدثة و من اجل مواصلة نشاطها الاقتصادي و رفع معدلات النمو لديها و تحقيق استقرارها عليها أن تختار أفضل مصدر من مصادر التمويل و بأقل تكلفة

الفصل

تمهيد

لمعرفة اهمية البنوك التجارية و الاسلامية في الجزائر و تقييم دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية الاقتصادية بصفة عامة وجب علينا القيام بتقييم ادائها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تحليل الميزانيات السنوية لها و لقد كان البنك الوطني الجزائري لعين تموشنت هو من وقع عليه الا ختيار لتطبيق منهج و اهداف الدراسة عليه للوصول الى نتائج و توصيات تفيد البحث في هذا المجال مستقبلا .

و بما ان بنك الوطني الجزائري يعد من اهم البنوك الجزائرية و اكثرها شيوعا في جميع الولايات و نظرا لدور هذه المؤسسة الكبيرة و اهميتها في الاقتصاد سنحاول في هذا الفصل الدراسة و التعرف على البنك الوطني لعين تموشنت .

المبحث الأول: دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري :

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك التي أنشأت بعد الاستقلال كما يدل عليه اسمه فهو بنك عمومي يختص بقيامه بجميع أشكال العمليات التجارية سواء في الداخل او الخارج .

المطلب الأول: لمحة عن البنك الوطني الجزائري وكالة عين تموشنت:

الفرع الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري

تأسست وكالة عين تموشنت البنك الوطني رقم 728في 1996/07/13. بشارع مغني صنديد و تسعى هذه الوكالة كغيرها من الوكالات إلى تحقيق و توسيع خدمات البنك الوطني الجزائري باعتباره جزء منه

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم المؤسسات المالية على الدستوري الجهوي و تم تأسيسه في تاريخ 13جوان 1966 بموجب الأمر 178/66 حسب القوانين و يعتبر من البنوك التجارية و أنشئ هذا البنك برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري

ليحل محل البنوك التالية:

القرض العقاري الجزائري التونسي 1966/07/10

القرض الصناعي و التجاري 1967/07/01

بنك الصناعة و التجاري في إفريقيا1968/05/04

كما ان البنك الوطني الجزائري يقوم بجمع الودائع و منح قروض قصيرة الأجل وتبعا لمبدأ التخصص في النظام البنكي الجزائري فقد تكفل البنك الوطني الجزائري بمنح القروض للقطاع الفلاحي و المؤسسات العمومية و القطاع الخاص ٭ حيث أصبح يلعب دورا هاما بعد أن تم إسناد مهام عملية التحول الاشتراكية له وكذلك تشجيع سياسة التسيير الذاتي لرفع الخناق عن البنك المركزي و الخزينة العمومية و يتكون البنك الوطني الجزائري من مساهمات بالجزائر و أخرى بالخارج تتمثل في:

شركة الاستثمارات و التمويل بالجزائرIFA

مؤسسة الخدمات و تجهيزات الأمان AMNAI

شركة التكوين ما بين البنوك SIRF

الشركة الجزائرية للتأمين و الاستغلال CAGEM

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

1.الهيكل التنظيمي

الشكل 02:الهيكل التنظيمي للينك الوطني الجزائري

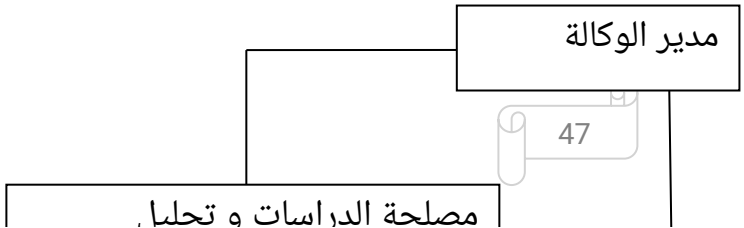

المصدر:الوثائق الرسمية للبنك الوطني الجزائري بعين تموشنت

1.1.تقديم الهيكل التنظيمي

أ-مدير الوكالة:

يعتبر الممثل الرئيسي للبنك على مستوى عين تموشنت حيث يتحمل مسؤولية ابرام و توقيع كل العقود و الاتفاقيات ومن مهامه مراقبة كافة المصالح التابعة للوكالة كما انه يقدم تقرير دوريا للمديرية العامة عن الاعمال و البرامج المتعلقة بالبنك .

ب-مصلحة الدراسات و تحليل المخاطر:

تتكون من عدة اقسام تعمل على زيادة النشاط داخل الوكالة و لصالح المؤسسات العمومية و الخاصة

ج-نائب مدير الوكالة : يساعد المدير في اداء مهامه و يخلفه في حالة غيابه

-سكرتارية المعاملات:

- **قسم المنازعات و الشؤون القانونية:**يقوم هدا القسم بمساعدة البنك من الناحية القانونية و كدا متابعة الحالات المتنازع فيها و دراسة الشكاوي و طلبات تحصيل الحقوق و تعين المحاميين الدين يمثلون البنك في المحاكم و متابعة تنفيد الحكم بعد اصداره
- **قسم الكفالات و القروض:**يهتم هدا القسم بتنفيذ الإجراءات و التعليمات بشؤون القرض وفقا للمبادئ المعتمدة من قبل الإدارة

- مصلحة عمليات التجارة الخارجية : تعتبر بمثابة الوسيط بين المتعاملين و الا جانب في عمليات البيع والشراء(استيراد , تصدير) وتقوم هذه المصلحة تحويلات

إلى الخارج ، وهي على اتصال دائم مع الدارسين بالخارج ، ويضم قسم التحويلات الحرة و المباشرة وقسم التوظيف والقرض المستندي.

- **مصلحة الصندوق**: وهي بدورها تنقسم إلى قسمين:

- **قسم الودائع** : ويقوم باستلام طلب لفتح حسابات الودائع وتحديد نوعها, متابعة كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات والتأكد من توفير جميع الشروط القانونية ومتابعة عمليات الإيداع والسحب من الحساب لصالح المودعين .
- **قسم الدفع والقبض**: ويسمى أيضا الشباك و يقوم بقبض ودفع المبالغ النقدية لكافة أنواع العملاء ،وتقوم أيضا إعداد جرد حركة النقد و تسجيلها, العمل على تطبيق الأنظمة و الإجراءات المعتمدة من طرف المدير.

2.أهداف البنك الوطني الجزائري

من بين الأهداف الرئيسية للبنك نذكر ما يلي :

✓ المساهمة في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني

✓ العمل على احتكارتمويل أغلب المشاريع الاقتصادية

✓تحسين نوعية وجودة الخدمات

✓ تحسين العلاقات مع العملاء

✓ تطوير الجهود قصد تحقيق نتائج أفضل و أكبر في تحصيل الفرص في جذب موارد إضافية

✓ تحسين التسيير وجعله اكثر فاعلية للتكييف مع التطورات وذلك بإدخال تقنيات حديثة وجديدة في ميدان التسيير والتسويق

✓ توسيع الشبكة البنكية و تقريبها من الزبائن

3.وظائف البنك الوطني الجزائري

تتلخص وظائف البنك الوطني الجزائري فيما يلي :

- يقوم بالوظائف البنكية وفقا للأسس المصرفية التقليدية المتعلقة بالمخاطر وضمان القروض وتسهيلات الصندوق و السحب على المكشوف وكذا العمل على خطة الدولة المتضمنة موضوع الائتمان قصير متوسط و طويل الأجل

- إقراض المؤسسات الصناعية العامة منها والخاصة

- التقرب أكثر من المهن الحرة

- خصم الأوراق التجارية

- إعادة تنظيم القروض

- تمويل عمليات التجارة الخارجية

- قبول الودائع من طرف الجمهور ومختلف المؤسسات لإعادة استثمارها

- تطوير الموارد وهذا بفتح الحسابات دون تحفظات كبيرة

- التدخل في عمليات الصرف الآجل و العاجل

- يلعب دور " البنك المراسل " بالنسبة للبنوك الأجنبية

- إعطاء الضمانات لكل الأسواق العمومية

- يمنح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا ويساهم في الرقابة على وحدات ا لإنتاج

المطلب الثاني: دور البنك الوطني الجزائري في تمويل المؤسسات ص و م وكالة رقم- 728

- بعد التعرف على بنك الوطني الجزائري –وكالة عين تموشنت- و معرفة أهم الوظائف التي يقوم بها و كذا مختلف الخدمات المصرفية التي يعمل بها ، ومن خلال تطور عملياته سيتم التطرق في هدا المطلب إلى دور البنك الوطني الجزائري وكالة عين تموشنت في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والضمانات التي يطلبها

الفرع الأول: الضمانات التي يطلبها البنك الوطني الجزائري من متعامليه

يقدم المتعاملين الضمانات البنكية للحصول على قروض من البنك و من جهة أخرى فهي أداة لإثبات حق البنك من أجل الحصول على أمواله التي أقرضها بالطريقة القانونية و ذلك في حالة عدم تسديد الزبائن لديونهم ، و تختلف هذه الضمانات باختلاف المشروع و ذلك حسب مجاله سواء كان زراعي ،أو صناعي ، أو تجاري ، و بصفة عامة توجد ضمانات مشتركة تكون مطلوبة دائما من طرف البنك الوطني الجزائري وهي:

1. الرهن بأنواعه
2. إمضاء السند لأمر
3. التأمين الشامل للمشروع.

الفرع الثاني: عملية منح الائتمان في البنك الوطني الجزائري

سنرتكز في معالجتنا هده على المراحل التي يتبعها البنك الوطني الجزائري للوصول إلى قرار منح القرض حيث تختلف الإجراءات حسب طبيعة القرض طويل أو متوسط أو قصير الاجل و هذا من ناحية الوثائق المطلوبة و تقنيات الدراسة المتبعة:

1 -المقابلة وطلب القرض: كبديهية أولية فانه يجب أن يكون للزبون حساب و إ

لا فعليه فتح حساب باسمه قبل أن يطلب القرض ثم يستطيع أن يطلب بطاقة بنكية من البنك و من ثم يلتقي الزبون برئيس مصلحة القروض ليقدم طلبه ،حيث يستفسر على الوثائق التي يجب توفرها في طلبه و على الضمانات المطلوبة و هناك صيغتان للتمويل :

✓**تمويل ثنائي** : يتمثل في المساهمة الشخصية للشاب صاحب المشروع بنسبة 71% و القرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب بنسبة 21%

✓**تمويل ثلاثي** : مساهمة شخصية للشاب صاحب المشروع بنسبة 1 %و مساهمة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب بنسبة 29 % و الطرف الثالث هو البنك و نسبته هي 70%

✓**تكوين الملف** : يقوم الزبون بتكوين ملف القرض ووضعه بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب قبل أن يتقدم للبنك و الذي يختلف حسب نوع القرض المطلوب و هناك نوعين من القروض:

أ- مكونات ملف قرض استثماري:

✓ طلب خطي يوضح من خلاله الزبون احتياجاته للقرض

✓شهادة الميلاد .

✓شهادة الاقامة .

✓صورة طبق الأصل من بطاقة التعريف الوطنية .

✓وثيقة وصفية للمشروع الاستثماري .

✓ الدراسة التقنيةالاقتصادية للمشروع.

✓ الفواتير الشكلية المتعلقة بها .

✓ وثائق عن الموجودات المراد وضعها كرهن لدى البنك.

-فحص طبي لأخر3 سنوات .

ب-**مكونات ملف قرض الاستغلال:**

✓ طلب خطي من طرف الزبون .

✓نسخة لشهادة من السجل التجاري

✓ وثيقة تبين حالة العتاد ان وجد .

✓ ميزانيات حقيقة لسنة أو سنتين .

✓ مخطط الخزينة لسنة واحدة .

✓ الوثائق الجبائية

المبحث الثاني: إحصائيات للقروض الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تقوم وكالة البنك الوطني الجزائري لعين تموشنت بتقديم قروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تتمثل قي قروض الاستثمار و قروض الاستغلال .

المطلب الأول: قروض الاستثمار و قروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفرع الأول: القروض الاستثمار المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة –وكالة عين تموشنت-

و سنخص بالذكر كل الملفات المؤهلة و قروض الاستثمار التي منحها البنك الوطني الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2015-2018 و يمكن عرضها في الجدول التالي :

الجدول رقم 11:الملفات المؤهلة و مبالغ القروض الاستثمار الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

السنوات	2015	2016	2017	2018
عدد الملفات المؤهلة	1200	604	750	820
مبلغ القروض الممنوحة	109329330	84772240	89332130	96632950

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري وكالة عين تموشنت

الشكل رقم3: يمثل عدد الملفات المؤهلة (قروض الاستثمار)

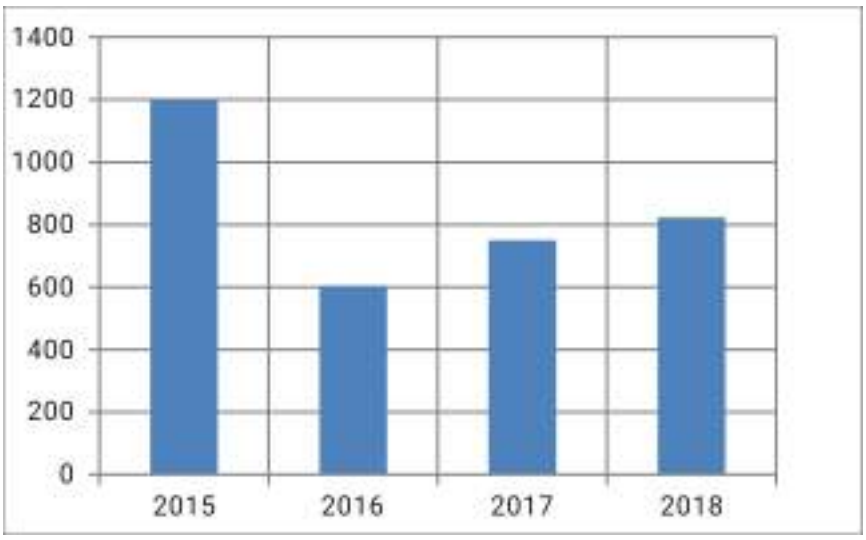

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول اعلاه

نلاحظ من خلال هدا الشكل تراجع في عدد الملفات المؤهلة للاستفادة من قروض الاستثمار المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث بلغ هدا التراجع 596ملف في سنة 2016 اما في سنة 2017 فقد شهدت ارتفاع في عدد الملفات و قد بلغت الزيادة 146 ملف و تواصل ارتفاع عدد الملفات حتى سنة 2018 و هدا ما يدل على ان البنك مستمر في زيادة نشاطه و التعاملات البنكية مما يساهم في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- **مبالغ القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

الشكل رقم4: يمثل مبالغ القروض الممنوحة (قروض الاستثمار)

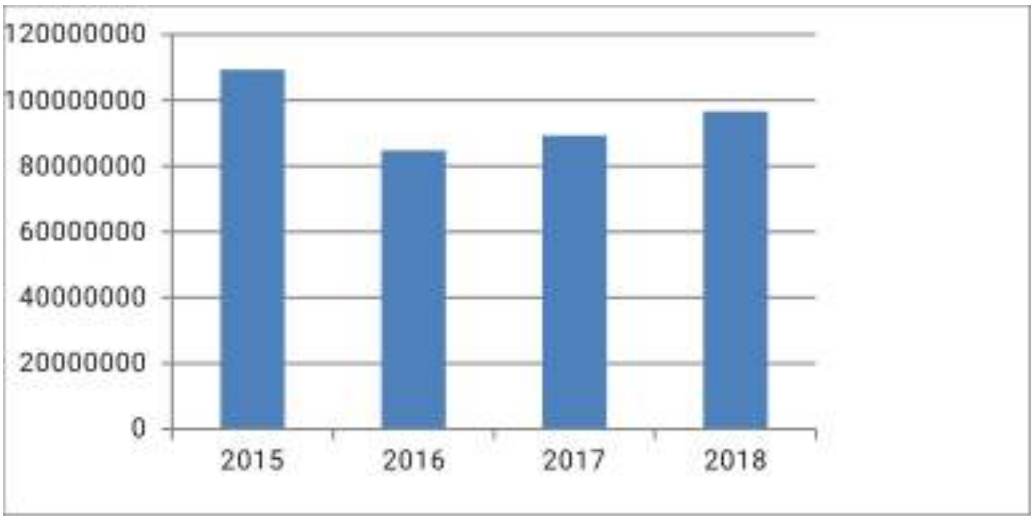

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول اعلاه

من الشكل اعلاه نلاحظ ان هناك ارتفاع في مبالغ القروض الممنوحة من طرف البنك حيث بلغت قيمة الزيادة خلال سنة 2017 ب 4559890 مليون دج و تواصل ارتفاع مبلغ قروض الاستثمار المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليصل الى 11860710 مليون دج و هدا ما يدل على زيادة نشاط البنك في دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفرع الثاني: قروض الاستغلال الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف وكالة عين تموشنت

الملفات المؤهلة ومبالغ قروض الاستغلال

الجدول رقم 12: الملفات المؤهلة و القروض المقدمة من طرف وكالة عين تموشنت

السنوات	2015	2016	2017	2018
عدد	150	158	168	181

الملفات المؤهلة				
مبلغ القروض	103100 0	110312 0	121417 2	133729 0

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لوكالة عين تموشنت

من خلال الجدول اعلاه يمكن تمثيل الزيادة في عدد الملفات المؤهلة لقروض الا ستغلال من خلال الشكل التالي

عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال خلال2015-2018

الشكل رقم 5 : يمثل عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال

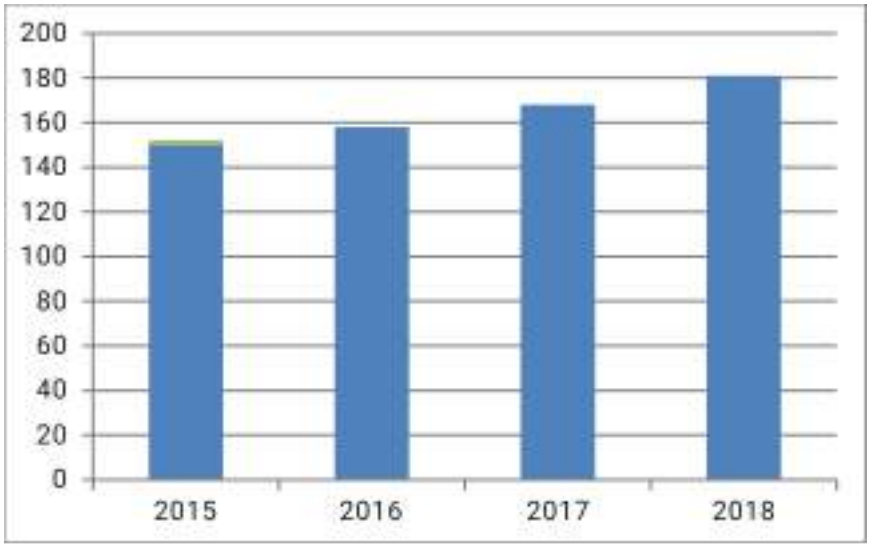

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول اعلاه

نلاحظ من خلال الجدول ان هناك زيادة تتمثل في عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال حيث في سنة 2016 بلغت الزيادة ب 8 ملفات اما في سنة 2018 بلغ عدد الملفات 31 ملف مقارنة ب 2015مما يدل على ان هناك زيادة مستمرة في عدد

الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال المقدمة من طرف البنك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

-مبالغ قروض الاستغلال المقدمة من طرف البنك خلال 2015-2018

الشكل رقم 6 : يمثل مبالغ قروض الاستغلال المقدمة من طرف البنك الوطني

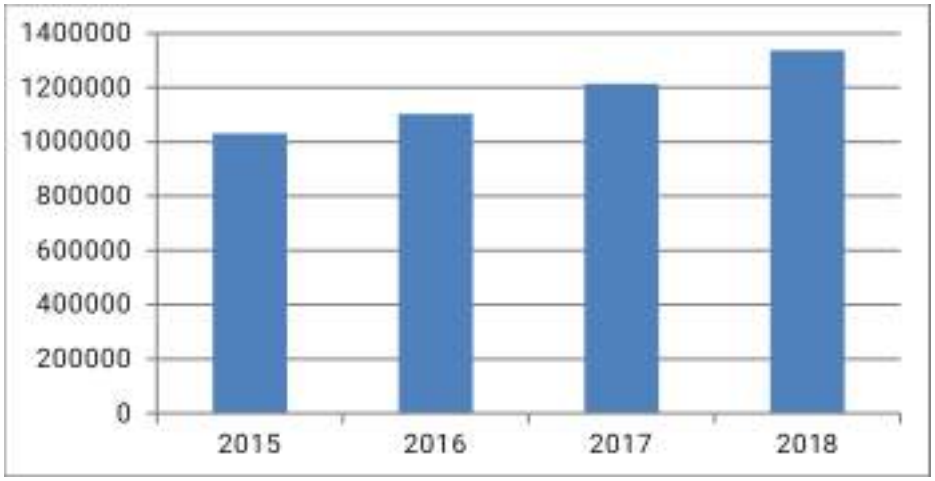

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول اعلاه

ما نلاحظه من الشكل اعلاه انه يوجد ارتفاع محسوس في مبالغ قروض الاستغ لال المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة عين تموشنت حيث بلغت الزيادة ما يقارب 72120 مليون دج سنة 2016 لتصل الى 306290 مليون دج سنة 2018 مقارنة ب 2015

المطلب الثاني: إحصائيات القروض الممنوحة من طرف البنك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

جدول رقم 13 :القروض الممنوحة من طرف البنك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

السنة	2015	2016	2017	2018

عدد القروض	10	6	9	6
قيمة القروض	554730	858800	1447853	1393205
نسبة زيادة عدد القروض	---	40	10	40
نسبة زيادة قيمة القرض	---	15.4	26.4	25.1

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك

نلاحظ من خلال الجدول ان القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في انخفاض متدبدب من حيث العدد و لكن يقابله ارتفاع مستمر من حيث القيمة حيث كانت سنة 2015 هي الاعلى من حيث عدد القروض الممنوحة حيث بلغت 10 قروض و لكن هي الاقل من حيث القيمة في نفس الوقت و دلك لتوجه المؤسسات نحو البنك مباشرة دون اللجوء الى اي وكالة و بالتالي قبول كل الضغوطات لأنه لا يوجد امامها مجال اخر تلجا اليع من غير البنوك وكانت اعلى قيمة للقروض في سنة 2017 بقيمة 1447853 الف دج بارتفاع يقدر ب 26.4 بالمئة و دلك يرجع لتعدد المعاملات مع البنك و كسب ثقة البنك في الزبون في تسديد القرض

تفسير النتائج

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول نجد ان تراجع عدد القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مباشرة لان معظم المؤسسات توجهت الى الوكالات للاستفادة من المزايا الممنوحة التي تتمثل في تخفيض معدل الفائدة و زيادة في مدة استرجاع القرض مع تأجيل القسط الاول من القرض الى السنة الثانية و تخفيض لنسبة المساهمة الشخصية في المشروع

المطلب الثالث: المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية – البنك الوطني الجزائري لوكالة عين تموشنت-

أعلن المجلس الإسلامي الأعلى مطلع سنة 2017م، في يوم دراسي حول المالية الإسلامية أن سنة 2017 ستكون سنة المالية الإسلامية، وهذا بحضور رئيس المجلس الإسلامي الأعلى و مدير مصرف السلام الجزائر و الخبير الاقتصادي الدكتور محمد بوجلال، وثم الإتفاق على فتح أربعة شبابيك إسلامية على مستوى أربعة بنوك تجارية عمومية من بينها البنك الوطني الجزائري ، و هو ما تجسد بالفعل على ارض الواقع حيث أصدر بنك الجزائر في العدد 16 من الجريدة الرسمية خمسة أنظمة جديدة من بينها النظام 20 -02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق ل 15 مارس سنة 2020 ،الذي حدد من خلاله قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بـ الصيرفة الإسلامية من طرف المصارف و المؤسسات المالية. أو يمكن القول أنه قانون جاء لإعطاء الضوء الأخضر للبنوك التقليدية من أجل القيام بالعمليات المصرفية الإسلامية داخل فروعه

الفرع الأول: صيغ التمويل الاسلامي في البنك الوطني الجزائري لوكالة عين

تموشنت

يقوم البنك الوطني الجزائري لولاية عين تموشنت بمنح التمويلات عن طريق مجموعة من الصيغ التمويلية وهي:

✓**مرابحة التجهيزات** هي عقد بيع لاقتناء تجهيزات, اجهزة كهرومنزلية , اثاث بسعر التكلفة مع زيادة هامش ربح محدد متفق عليه مع الزبون و البنك و من شروطها الجنسية الجزائرية , السن اقل من 70 سنة , ان يكون الدخل الشهري ثابت .ومن مزاياها سقف التمويل يصل الى غاية 90 بالمئة من سعر التجهيزات 1000000 دج , فترة السداد تتراوح بين 12-36 شهر

✓**مرابحة السيارات** نظرا لجائحة كورونا لم يتم التعامل بها بسبب الاغلاق التام لوكالات بيع السيارات لان البنك يشترط شراء العتاد من الوكالات فقط

✓**مرابحة العقارات** هو منتوج معتمد يتوافق مع مبادئ الشريعة الاسلامية و يصل سقف تمويله الى 90 بالمئة من سعر العقار و تكون فترة السداد لمدة 40 سنة في حدود السن الاقصى 75 سنة

✓**الاجارة** يتمثل في عقد ايجار لأملاك منقولة لفائدة المستأجر و هي اجارة منتهية بالتمليك و يقدر مبلغ الضمان المطلوب هامش الجدية 10 بالمئة من قيمة المعدات و تقدر المدة القصوى لتمويل الاجارة ب 5 سنوات

الجدول التالي يمثل صيغ التمويل المعمول بها في هدا البنك

الجدول رقم 14: صيغ التمويل المعمول بها في البنك الوطني الجزائري (2020-2021)

الوحدة :الدينار الجزائري

السنوات	مرابحة التجهيزات	مرابحة السيارات	مرابحة العقارات	الاجارة
2020	10000	0	45000	53372
2021	13000	0	50000	60190

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك

يوضح الجدول أعلاه قيم موجودات صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة من طرف البنك الوطني الجزائري و تتوزع بين الصيغ التالية : الإجارة , المرابحة بالتجهيزات , المرابحة بالعقارات , مرابحة السيارات .

نلاحظ من خلال الجدول وفقا للمنتجات او الصيغ التمويلية التي تقدمها وكالة عين تموشنت نجد أنها مركزة بشكل كبير على الإجارة و تليها مرابحة العقارات بقيمة 45000 مليون دج في سنة 2020 وارتفع في سنة 2021 ليصل ل 50000مليون دج و إن التمويل بصيغة الإجارة تشكل القيمة الأكبر حيث بلغت 53372 مليون دج في سنة 2020 ليستمر تركيز الوكالة على هده الصيغة و منحها الأولوية من بين الصيغ الأ خرى خلال السنة الموالية حيث بلغت 60190 مليون دج و يظهر لنا ان التمويل بصيغة مرابحة السيارات معدومة من مجموع التمويلات كما نلاحظ ان التمويل بصيغة مرابحة التجهيزات في تزايد مع تقدم السنوات

الفرع الثاني : حجم التمويل الإسلامي في بنكBNA مقارنة بالتمويل الإسلامي

اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري لوكالة عين تموشنت

يمكننا أن نمثل حجم القروض التقليدية و التمويلات الإسلامية التي قدمها و ذلك خلال الفترة الممتدة من جوان 2020 إلى جوان 2021.

الجدول رقم 15 : عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة من طرف الوكالة عين تموشنت

نوع التمويل	التقليدي	الاسلامي
عدد المؤسسات الممولة	40	94

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف البنك

نلاحظ من خلال الجدول ان عدد المؤسسات الممولة من طرف وكالة عين تموشنت بالصيغة التقليدية قليل مقارنة بعدد المؤسسات الممولة بالصيغة الاسلامية حيث بلغ عددها 94مؤسسة خلال سنة 2020و هو ضعف المؤسسات الممولة بـ الصيغة التقليدية التي بلغ عددها 40 مؤسسة خلال سنة 2020 وهذا بالرغم من أن الصيرفة الاسلامية حديثة النشأة في البنك الوطني الجزائري وكالة عين تموشنت التي افتتحت في شهر جوان 2020 الا انها ساهمت اكثر في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و هذا ما يوضح أن الأفراد يفضلون التعامل بالمعاملات الشرعية الخالية من الفائدة بحكم ديانة بلد الجزائر و خوفا من الوقوع في حرمة الربا.

الفرع الثالث: مقارنة بين تكلفة تمويل التجهيزات بالمرابحة و القرض الكلاسيكي بفائدة في البنك الطني الجزائري :

من خلال تحليلنا لجدول الإهتلاك التمويل بالمرابحة (مرابحة التجهيزات) و جدول

إهتلاك قرض متوسط الأجل في بنك القرض الشعبي الجزائري نستنتج الإختلافات و الملاحظات التالية :

- طريقة السداد بواسطة أقساط شهرية ، لكن في حالة المرابحة يحصل البنك على نسبة هامش ربح (0.7083%) في كل قسط تطبق على قيمة التمويل المتبقي في بداية كل دفعة و أما في حالة القرض الكلاسيكي فيحصل على فائدة في كل قسط و التي تحسب بقانون الفائدة البسطة .
- بالنسبة للرسوم تطبق على الفائدة في حالة التمويل بالقرض أما في حالة التمويل بالمرابحة فالرسوم تطبق على هامش الربح أو حصة البنك.

أما بالنسبة لمقارنة **تكلفة التمويل** بين صيغة التمويل بالمرابحة و القرض بالفائدة ففي نفس الشروط أي قيمة التمويل (القرض) ، المدة ، فترة السماح و تطبيق الرسوم نفسها في التمويلين تستخلص ما يلي :

- أن تكلفة التمويل هي أقل في حالة التمويل بالقرض بفائدة ، أي أن المؤسسة (العميل) سيسدد في نهاية مدة القرض ما قيمته 899731.80 دج أما في حالة المرابحة فسيسدد في نهاية فترة التمويل ما قيمته 984 172.81 دج ، أي بفارق 84 441.01 دج ، و بالتالي فإن المؤسسة في هذه الحالة تقع إشكالية المفاضلة بين التمويل الإسلامي و التقليدي و ستكون أمام خيارين إثنين:

1- التعامل بالقرض بفائدة من أجل تخفيض التكاليف المالية ، هذا دون مراعاة شرعية المعاملة المالية من عدمها .

2- التعامل بصيغة المرابحة الإسلامية لعدم الوقوع في شبهة التعامل بالربا.

و الجدول أدناه يبين الفرق بين المعاملتين من حيث تكلفة التمويل:

الجدول رقم 16 : مقارنة بين تكلفة التمويل بالمرابحة و القرض بفائدة في البنك الوطني الجزائري

الشروط	(المرابحة)	القرض بفائدة
قيمة القرض أو التمويل	773000.00 دج	773000.00 دج
هامش الربح أو معدل الفائدة	هامش ربح 07%	معدل فائدة 5.25%
فترة السماح قبل التسديد	لا توجد	لا توجد
مدة التمويل أو القرض	60 شهرا (5 سنوات)	60 شهرا (5 سنوات)
الرسم على القيمة المضافة	17%	17%
الأقساط	دفعات شهرية	دفعات شهرية
تكلفة التمويل	**984 172.81 دج**	**899731.80 دج**

كنتيجة لما ذكرناه سابقا نستنتج أن الإختلاف الوحيد و الأهم بين التمويل

التقليدي و التمويل الإسلامي يكمن في صيغ التمويل المقدمة و طبيعة الضمانات المفروضة على المؤسسات .

بالمقابل المؤسسات و الأفراد لهم حق الإختيار و المفاضلة بين التمويل التقليدي و الإسلامي خاصة من ناحية التكاليف المالية والضمانات و كذلك الإقتناع بشرعية معاملات من عدمها التي تعتبر من الأسباب الرئيسية في الإختيار بين التمويل الإسلامي و التقليدي .

-إذن النتيجة المستخلصة هي :

بالنسبة للبنك : دراسة دقيقة للملف (كفاءات المؤسسة + ضمانات قانونية) = تحديد صيغة التمويل (القرض) و قيمته .

- **بالنسبة للمؤسسات و الأفراد** : (تكلفة تمويل أقل + ضمانات أقل) = الإختيار و المفاضلة بين التمويل الإسلامي أو التقليدي دون مراعاة شرعية البنوك الإ سلامية من عدمها .

خلاصة الفصل :

من خلال الدراسة التي قمنا بها في البنك الوطني الجزائري لولاية عين تموشنت تبين لنا أن التمويل الإسلامي اثبت نجاعته بالرغم تطبيقه حديثا و أيضا بتطبيق صيغتين فقط من صيغ التمويل الإسلامي و هي المرابحة بأنواعها (المرابحة العقارية و

مرابحة التجهيزات و مرابحة السيارات) و الإجارة إلا أن تداول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عليه كانت بنسبة اكبر من التمويل التقليدي الذي تراجعت نسبته في الآونة الأخيرة.

لكن الأمر اللافت للإنتباه هو أن التمويلين يتشابهان سواء تعلق الأمر بالملفات الخاصة بالقروض و التمويل، مراحل دراستها و في بعض الأحيان حتى طرق حسابات جداول إهتلاك القروض و طريقة سداد التمويل. وحتى تكاليف التمويل متماثلة في حالة تساوي نسبة هامش الربح في المرابحة و معدل الفائدة في القروض .

و بالتالي لا يسلم أي من التمويلين من الإنتقادات لكن الأهم و النتيجة الإيجابية التي يمكن إستخلاصها من هذه الدراسة هو أن الجزائر كسبت تجربة جديدة إسمها التمويل الإسلامي مهما كانت درجة الإنتقادات التي توجه إليه و هو ما يسمح بفتح أفاق للتعاون بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية .

خاتمة

لقد احتلت مسالة تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكانة هامة ضمن مختلف الدراسات الاقتصادية لكونها من أهم العقبات التي تواجهها في مختلف مراحل حياتها ٭خاصة في ظل عدم كفاية التمويل الذاتي لمواجهة مختلف احتياجاتها المالية و هو ما يدفع بها إلى البحث عن مصادر خارجية للحصول على التمويل اللازم لإنشاء و نمو و تطور و استمرار المؤسسة. و يعد التمويل التقليدي من المصادر الهامة التي تلجا لها هذه المؤسسات بهدف الحصول على تمويل نظرا لما تحظى به البنوك التجارية من أهمية بالغة ضمن الهيكل الانتمائي لمختلف اقتصاديات الدول إضافة إلى دورها الكبير في تعبئة المدخرات و توزيعها على مختلف قطاعات الاقتصاد ٭غير أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تصطدم بعوائق عند لجوءها للحصول على التمويل التقليدي سواء تعلقت هذه العوائق بعدم توفر هذه المؤسسات على الشروط ا لأساسية الواجب توفرها للحصول على التمويل البنكي او ما تعلق بعدم ثقة البنوك في منح التمويل لهذا النوع من المؤسسات و هو ما فاقم نوعا ما من إشكالية تمويلها الأمر الذي دفع بالحكومة الجزائرية لاستحداث هيئات لدعم التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تسهر على تخفيف من مختلف العوائق التمويلية التي تواجهها خاصة فيما تعلق بتوفير الضمانات و قد تعددت هذه الهيئات التمويلية الداعمة بما يضمن توفير الدعم في مختلف المجالات بالنسبة لمختلف الشرائح و الفئات.

و من شان التمويل الإسلامي أن يشكل حلا بديلا لإشكالية التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك من خلال أساليبه المتعددة و التي تأخذ بعين الاعتبار العديد من خصوصيات هذا النوع من المؤسسات إضافة إلى ما وضعته هذه الأساليب التمويلية الإسلامية من علاقة جديدة بين المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و الممول

تبنى على أساس الشراكة ، و كذا ما قدمته من مميزات تحد نوعا ما من العوائق و المخاطر التي تواجهها هذه المؤسسات . كما يحتل التمويل الإسلامي مكانة جوهرية لتعدد صيغه و تنوعها وفقا لما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية يساهم في توفير مجال واسع للمفاضلة و الاختيار بينهما كما يؤهله لتوفير النجاعة التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بما يتلاءم و احتياجاتها المالية.

نتائج البحث

انطلاقا من هذه الدراسة ، استطعنا التوصل للنتائج التالية:

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا مهما في تحقيق التنمية ، لذا تعد هذه المؤسسات البديل الفعال للتنويع و النهوض باقتصاديات مختلف الدول المتقدمة و النامية ، و هذا لما تتميز به من خصائص تجعلها تتأقلم مع مختلف التغييرات و الظروف التي قد تطرأ على اقتصاديات هذه الدول

تصطدم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعدة عوائق و تحديات تعيق مسار تطورها خاصة في ظل ما يشهده العالم من تطورات متسارعة و تزايد في حدة المنافسة العالمية الناتجة عن العولمة الاقتصادية و هو ما يعيق تفعيل دورها كرافد للتنمية الاقتصادية الاجتماعية ، و يعد حصولها على التمويل من بين اكبر الحواجز و المعيقات التي تواجهها

يعد التمويل البنكي مصدرا بالغ الأهمية ضمن مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة بالنسبة للدول النامية و من بينها الجزائر ، غير أن الصعوبات الكثيرة التي تعاني منها هذه المؤسسات تدفع البنوك للإحجام عن تلبية احتياجاتها المالية بما يزيد من مشكل تمويلها ، و هو ما يشكل تأكيد الفرضية الأولى و الإجابة عن التساؤل الفرعي الأول .

توجد فروق جوهرية بين التمويل التقليدي و التمويل الإسلامي خاصة فيما تعلق بالمبدأ التمويلي ٠فالتمويل التقليدي يعتمد على صيغة واحدة تتمثل في التمويل النقدي وفقا للقرض بفائدة مهما تنوعت أشكاله و تعددت أساليبه ٠في حين تتعدد أساليب التمويل الإسلامي و تتنوع صيغه ٠كما يركز أسلوب التمويل التقليدي على إمكانية استرداد القرض بفوائده بغض النظر عن مستقبل المؤسسة ٠في حين تركز التمويلات الإسلامية على الجدوى الاقتصادية للمؤسسة و إمكانية تطويرها مستقبلا كما يوفر صيغ تتنوع بين التمويل النقدي و غير النقدي و يمنح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجالا واسعا للمفاضلة و الاختيار من بينها

أدى استحداث الحكومة الجزائرية لعدد من الهيئات التمويلية الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى التخفيف من حدة العوائق التي تواجهها هذه المؤسسات عند طلب حصولها على التمويل البنكية ٠كما أن توفيرها لعدة امتيازات م الية و جبائية قد ساهم في جدب العديد من الطاقات الشبانية الراغبة في تحويل أفكارها إلى مؤسسات واقعية ٠تساهم بشكل فعال في دفع عجلة الاقتصاد و تحقيق التنمية و تعتبر هذه النتيجة بمثابة تأكيد للفرضية الثانية و الإجابة عن السؤال الفرعي الثاني

يعد التمويل الإسلامي ملجأ للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة اكبر رغم انه حديث النشأة في البنك الوطني الجزائري لولاية عين تموشنت و رغم انه يفرض على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التمويل بأساليب محدودة تتمثل في المرابحة بأنواعها و الإجارة فقط لقلة مخاطرهما و ربحهما المضمون و لا يتعامل بالصيغ الأ خرى كالمشاركة ٠المضاربة ٠الاستصناع و السلم و أيضا لنقص المعلومات حول أهمية أساليب التمويل الإسلامي في وسط الدراسة إلا انه ساهم في جدب المشروعات و

هذا ما يحول بقيام هذه البدائل بدورها الفعال و التكفل بمشاكلها التمويلية و هو ما يشكل عدم تأكيد للفرضية الرابعة و الإجابة عن التساؤل الفرعي الرابع

من خلال دراستنا اتضح أن الصيغ الإسلامية البديلة هي من يتوجه إليها أصحاب المقاولات الصغرى و المتوسطة أكثر من الصيغ التمويلية التقليدية و تأخذ صيغة المرابحة النسبة الأكبر .

الاقتراحات:

بعد الدراسة و النتائج المحصل عليها ٭ يمكن عرض بعض الاقتراحات المتمثلة في :

✓ضرورة تضافر جهود كل الفعاليات من اجل العمل على تخفيف من مختلف العوائق التي تحد من تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ٬ و تعيق تفعيل دورها كأفراد للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية

✓ضرورة تركيز البنوك العمومية بولاية عين تموشنت على تطوير مختلف خدماتها التمويلية ٭ و توفير صيغ تمويلية تتماشى مع الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تراعي خصوصيتها خاصة و أن التمويل البنكي في الوقت الراهن يعد المصدر الأول و الأساسي للتمويل في الجزائر

✓تشجيع فتح المزيد من النوافذ الإسلامية داخل البنوك العمومية و الخاصة بما يضمن تقديم خدمات تمويلية إسلامية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية و يجدب عدد كبير من أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا الشباب الجزائري الراغب في تحويل أفكاره إلى مؤسسات حقيقية بعيدا عن التمويل الربوي

✓العمل على تفعيل اتفاقيات من شأنها توفير التعامل بين البنوك الإسلامية و الهيئات التمويلية الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى يتم تفادي التعامل بالفائدة

الربوية و التي تمثل عقبة كبيرة أمام الكثير من الجزائريين الراغبين في تحويل أفكارهم إلى مشاريع استثمارية في ظل التسهيلات الممنوحة من قبل مختلف الهيئات التمويلية الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

✓إقامة هيئة تعمل على نشر الوعي الفكري و كذا نشر المعلومات الضرورية حول مختلف بدائل التمويل الإسلامي بمختلف صيغه و أساليبه بما يضمن إزالة الغموض الذي يدور حول هذه الأساليب التمويلية ذات الأهمية البالغة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

أفاق البحث

من خلال الدراسة التي قمنا بها يمكن أن نطرح مواضيع التي يمكن أن تكون لدراسة مواضيع مستقبلية :

✓دور الدولة في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

✓الطرق الجديدة للتمويل و دورها في تطوير نشاط المؤسسات

✓دراسة ميدانية حول العوامل المحددة لقرار التمويل لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجز

قائمة

مراجع باللغة العربية:

1.حيدوشي احمد ٭ زمار عامر, **آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق البنوك التجارية**-دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية ٭ وكالة عين بسام, البويرة,2018-2017 .

2.ا.مسعود بن جواد ٭ ا. حمزة طيوان , **خيارات تمويل المقاولات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر,** مجلة اقتصاديات المال و الأعمال, 2017 .

3.بوطبة صبرينة, **مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تحول البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية** ٭ مذكرة ماجستير

4.خديجة خنطيط ٭ حبيبة حناش, **الهياكل و البرامج الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية** ٭ مجلة ارصاد للدراسات الاقتصادية و الإدارية, مجلد3 ٭ عدد خاص ٭ افريل 2020.

5. محمدي أحلام ٭ دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ٭ مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ٭ جامعة محمد خيضر بسكرة .

6.خوني جمال, **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**, مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية جامعة أم البواقي 2014-2015 .

7.د. سليمان ناصر, **تمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلا مية,** جامعة ورقلة الجزائر.

8.د.حياة بن سماعيل, **دور الأجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**-دراسة قياسية-, مجلة ا لاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال م 03 ٭ العدد01، 2014.

9.ريحان شريف ٭ يمود إيمان, **بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**,

مذكرة ماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة.

10.سمير هربان، دكتور عبد الرزاق فوزي، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة، مجموعة لبنك الإسلامي للتنمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة 2014 – 2015.

11.سميرة مناصرة, **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين التمويل التقليدي و التمويل المستحدث** دراسة حالة-ولاية ام البواقي، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، سنة 2016/2015.

12.ضياء ناروز، **مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر بين وسائل التمويل التقليدية والإسلامية**، دراسة مقارنة، دار تعليم الجامعي الإسكندرية.

13.قشيدة صوراية, **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر,** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية 2011-2012 .

14.قورايا بلبشير، هجيرة بلبشير,**التمويل الإسلامي والتقليدي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنافس ام تكامل**، المجلة المتوسطية للقانون و الإقتصاد، المجلد 05، العدد01، السنة 2020.

15.محمد زيدان، **الهياكل و آليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، جامعة حاسبة بن بوعلي، شلف.

16.محمدي أحلام. **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**-دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية-وكالة بسكرة- خلا ل فترة 2016-2019 .

17.مطهري كمال، د. سالم عبد العزيز, **دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة**، دراسة حالة، بنك البركة و البنك القرض الشعبي الجزائري، جامعة وهران، سنة 2011 – 2012.

18.مناف قمان، **الصيرفة الإسلامية ٠ الفرق بين البنك التقليدي والإسلامي** ٠ سنة 2016/10/1.

19.مودع وردة ٠ **آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ٠ دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر- ANGEM- فرع بسكرة ٠خلال فترة (2004 -2005) ٠تخصص مالية وتقود.

20.نوال بن عمارة ٠ **محاسبة البنوك الإسلامية** ٠ دراسة حالة بنك البركة الجزائري، ملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية، 2003.

21.نويوة نور.**دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**،

قائمة الملا

مذكرة ماستر.جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2017-2018 .

22.هدى بوشامة، **التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**- دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية ٠وكالة أم البواقي، 2011-2012 .

23- أ.سياسان نبيلة ٠ إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي ٠ المجلد 6 ٠العدد 2 ، 2015.

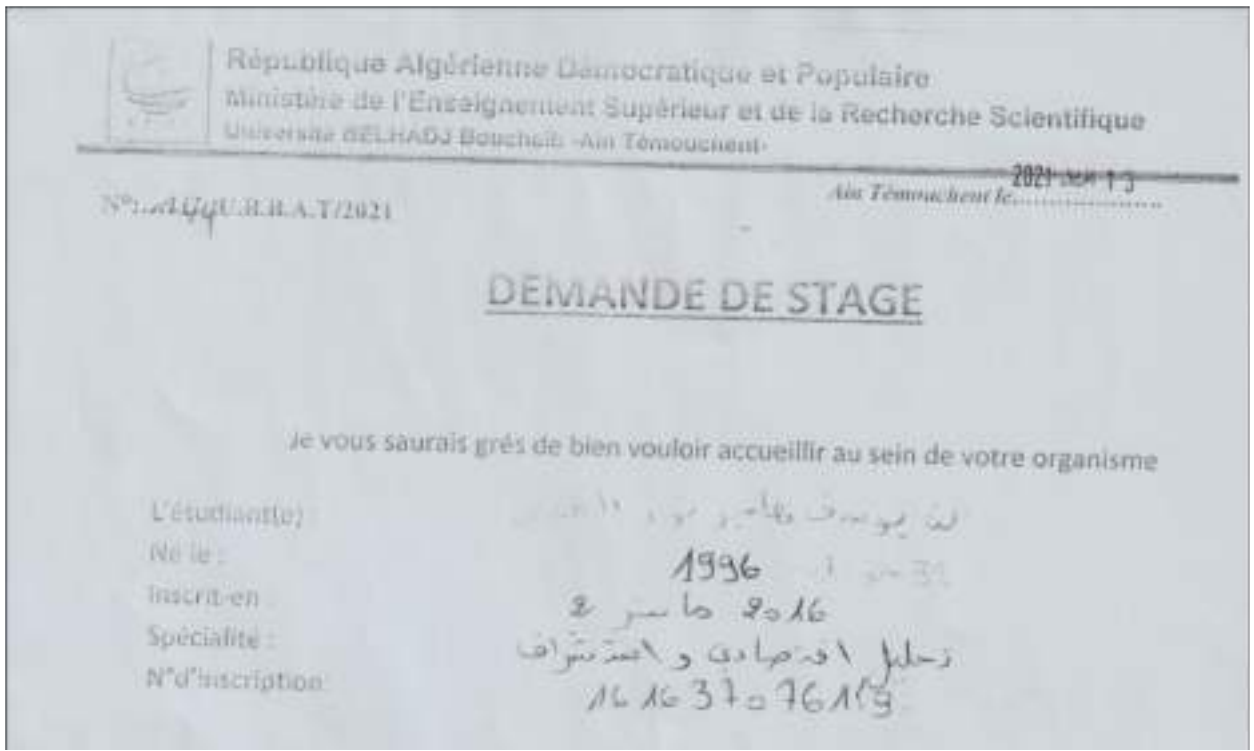

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université BELHADJ Bouchaib -Ain Témouchent-

Ain Témouchent le 13 JAN 2021

N°:.../UBBA.T/2021

DEMANDE DE STAGE

Je vous saurais grés de bien vouloir accueillir au sein de votre organisme

L'étudiant(e) : ...
Né le : 1996
Inscrit-en : 2 ماستر 2016
Spécialité : تحليل اقتصادي و استشراف
N°d'inscription : 161637076119

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université BELHADJ BOUCHAIB -Ain Témouchent-

FICHE SYNOPTIQUE DE STAGE

L'étudiant :

Nom	Khalfi	Prénom	Kawthar
Filière	Mathématiques	Spécialité	Analyse numérique

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université BELHADJ Bouchaib -Ain Temouchent-

N°:...../U.B.B.A.T/2021

Ain Temouchent le ..... 2021 جوان 13

DEMANDE DE STAGE

Je vous saurais gré de bien vouloir accueillir au sein de votre organisme

L'étudiant(e) حلوني حورية
Né le : 29 افريل 1997
Inscrit-en : 2016 ماستر2
Spécialité : تحليل اقتصاديو استشراف
N°d'inscription: 161637076162

Qui souhaite effectuer un stage de formation qui vise à assumer l'application des enseignements dispensés dans votre institution.

Durant ce stage, l'étudiant(e) est tenu d'apporter tous les concours nécessaires à la bonne exécution du programme qui lui est confié.

Cet(te) étudiant(e) est évidemment tenu(e) de se conformer strictement à la discipline prévue par votre règlement intérieur ainsi que les consignes d'hygiène et de sécurité.

Comptant sur votre collaboration, je vous prie d'agréer, Madame, Monsieur nos respectueuses salutations et nos sentiments les plus sincères.

Avis de l'Organisme d'Accueil

Le Doyen

عميد كلية العلوم الاقتصادية، التجارية
وعلوم التسيير بالنيابة
جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
د. ثابت إبراهيم بوسعد

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université BELHADJ BOUCHAIB -Ain Témouchent-

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université BELHADJ Bouchaib -Ain Temouchent-

N°:445/UBBA.T/2021

Ain Temouchent le 13 JUIN 2021

DEMANDE DE STAGE

الملخص:

يعتبر مشكل التمويل من أهم المعوقات بالنسبة للمؤسسات لا سيما في إقتصاديات تعتمد على الإقتراض بالفائدة من البنوك التقليدية ، و مع ظهور التمويل ا لإسلامي بواسطة البنوك الإسلامية و ما تتيحه من أساليب وآليات تمويل متعددة ، و التي يمكن أن تمثل بدائل تمويل لأساليب التمويل التقليدية ، أصبحت المؤسسات تواجه صعوبة المفاضلة و الإختيار بين التمويل التقليدي و التمويل الإسلامي.

و توصنا من خلال الدراسة التي قمنا بها في البنك الوطني الجزائري لولاية عين تموشنت تبين لنا أن التمويل الإسلامي اثبت نجاعته بالرغم تطبيقه حديثا خاصة صيغة المرابحة ، لكن لا يسلم أي من التمويلين من الإنتقادات و النتيجة الإيجابية التي يمكن إستخلاصها من هذه الدراسة هو أن الجزائر كسبت تجربة جديدة إسمها التمويل الإسلامي .

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، التمويل الإسلامي و التقليدي ، الفائدة هامش الربح ، تكلفة التمويل.

Abstract :

The problem of financing is one of the most important obstacles for institutions, especially in economies that depend on borrowing with interest from traditional banks, and with the emergence of Islamic financing by Islamic banks and the multiple financing methods and mechanisms that it provides, which can represent financing alternatives to traditional financing methods, institutions have become Facing the difficulty of differentiating and choosing between conventional finance and Islamic finance.

And through the study that we conducted in the Algerian National Bank of Ain Temouchent, we found that Islamic finance has proven its efficiency despite its recent application, especially the murabaha formula, but neither of the two finances are exempt from criticism and the positive result that can be drawn from this study is that Algeria has A new experience called Islamic finance.

Keywords: small and medium enterprises, Islamic and conventional finance, interest, profit margin, financing cost.